الفصل السابع والثلاثون

ما لا ينصرف

هذا الفصل يعد أوفر الفصول النحوية عند الزجاج بحثا ودرسا ، وذلك لأن الزجاج خصه بكتاب من مؤلفاته ، وهو كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، كما أنه نشر مباحثه في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ، وهذه محاولة لجمع ما كتبه الزجاج في هذين الكتابين .

الفرق بين المنصرف وغير المنصرف :

بين الزجاج في أول كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) أن الذي ينصرف هو الذي يدخله مع الرفع والنصب الخفض ، ويدخله مع الحركات التنوين [1] ، وبين أن التنوين عند العرب علامة لأمكن الأشياء عندهم ، وقد يكون متمكن لا تنوين فيه ، وكل ما لا ينصرف غير منون ؛ لأنه ناقص التمكن ، فمنع التنوين للفصل بين الاسم المستوفي التمكن ، وهو المنصرف ، وبين الناقص التمكن وهو الذي لا ينصرف [1] .

لماذا امتنع الخفض في ما لا ينصرف ؟

بين ذلك الزجاج في كتابه (ما ينصرف ...) بقوله : " فأما الجر ـ وهو الخفض ـ فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء ؛ لأن الاسم قبل الفعل ، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل ، فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح ، كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب ، كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل ، وكرهوا إذ لم يخفضوا أن يقفوا الاسم وهو في موضع تجب له فيه حركة إعراب فلا يكون بين الأسماء المتمكنة ، وبين الأسماء التي هي غير متمكنة وهي

---

(١) ما ينصرف ص١ .

مبنية على الوقف فرق ، ألا ترى أنك تقول : مررت بمن عندك ، فـ(من) موقوفة ، ولو قلت : مررت بعمرْ يا هذا فوقفت الراء كنت قد سويت بين (من) التي هي مبهمة وبين (عمر) الذي هو غير مبهم [1] .

سبب المنع من الصرف :

يقول الزجاج مبينا ذلك في كتابه (ما ينصرف ...) : " واعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء فإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلان فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء ، وذلك نحو رجل سميته بـ(أحمد) اجتمع فيه شيئان وهما أنه على مثال الفعل نحو : أذهب وأعلم ، وأنه معرفة فاجتمع فيه شيئان وهما : شبه الفعل والتعريف ، تقول: مررت بأحمدَ فتحذف التنوين وتفتح في موضع الخفض، فإن نكرت الاسم فقلت : مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر ، أي مررت بأحمد الذي تعرفه وبأحمدٍ آخر لا تعرفه، فلما حط الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف، فإن قال قائل : ما باله ينصرف ولفظه لفظ الفعل ؟ فالجواب في ذلك أنه دخله جهة واحدة من الفرع ، وله في نفسه جهة تمكن الأصل ، فلم تمنع الجهة الأصلية جهة واحدة فرعية فكان الأصل أغلب وأقوى ، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملك ، فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف " [2] .

الفروع أو العلل المانعة من الصرف :

ذكر الزجاج تلك الفروع على سبيل الإجمال في أول كتابه (ما ينصرف) قائلا : " ونحن نقدم قبل ذكر الأبواب كل الجهات التي هي فروع التي إذا اجتمع منها اثنان على الاسم منعا الصرف ، وتلك الجهات :

- هي الصفة ، فالصفة فرع لأن الموصوف قبل الصفة .
- وهي التأنيث ؛ لأن التذكير قبل التأنيث ، ألا ترى أنك تقول : قائم ، ثم تقول : قائمة فيدخل التأنيث على التذكير ، وتقول في كل معلوم : هو شيء قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى ، والشيء ذكر .
- ومن جهات الفروع: المعرفة؛ لأن الاسم يكون نكرة ثم يعرف كقولك: رجل، والرجل.
- ومن جهات الفروع : شبه لفظ الفعل ؛ لأن الفعل فرع عن الاسم ...

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف /١ ، ٢ . (٢) المصدر السابق ص٢ ، ٣ .

ـ ومن الفروع الجمع ؛ لأن الواحد أول العدد ، فالجمع فرع ...
ـ ومنه عدل الاسم عن جهته ، فإن العدل فرع أيضا ؛ لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل .
ـ ومن الفروع أن تكون علامة التأنيث داخلة على غير جهة دخول الهاء ، فمخالفتها جهة التأنيث فرع ثان في التأنيث .
ـ ومن الفروع أن يكون الاسم أعجميا ؛ فالعجمية فرع في العربية .
فهذه الفروع هي جميع ما يمنع الصرف ، فإذا اجتمع منها شيئان في الاسم منعا الصرف كما وصفنا " [1] .

ما منع من الصرف لعلة واحدة

أولا : ما ختم بألف التأنيث المقصورة :

تحدث الزجاج في كتابه ما ينصرف عما ختم بهذه الألف فقال : " هذا باب ما كانت فيه ألف التأنيث ... اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : سكرى وغضبى وعطشى ، وحبارى وجمادى ، وأنثى وتقوى وشروى، ومعنى شروى الشيء : مقداره ، وإنما لم ينصرف هذا الباب في معرفة ولا نكرة لأن فيه ألف التأنيث ، وهو مع ذلك مبني على الألف ، لم تلحقه الألف بعد تمام بنائه نحو قائم وقائمة ، فلم يكن قولك : حُبْلَ لشيء ثم لحقته ألف للتأنيث ، فاجتمع شيئان : ألف التأنيث ومخالفة جهة تاء التأنيث " [2] .

حكم المنتهي بألف مختلف فيها :

عقد الزجاج لذلك بابا في كتابه (ما ينصرف) عنوانه : (هذا باب ما لحقته الألف فجعله بعض العرب للتأنيث وجعله بعضهم لغير التأنيث) ، وقد ذكر في هذا الباب ثلاثة أسماء ، وهي : علقى وتترى وذفرى ، وقال في (علقى) : " أكثرهم يقول : علقًى فينون، ويدخل عليها هاء التأنيث فيقول : علقاة ، وذكر سيبويه [3] أن بعض العرب يجعل الألف فيه للتأنيث فيقول : (هذه علقى) غير منونة ، وزعم أن العجاج كان ينشد قوله :

(١) ما ينصرف ص٣ : ٥ . (٢) ما ينصرف ص٢٧ . (٣) الكتاب ٢١٢/٣ .

يستن في علقى وفي مكور [1]

والعلقى والمكور : نبتان " [2] .

وقال في (تترى) : " فيها لغتان : بعض العرب لا ينونها ، وبعضهم ينونها فيقول : ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ [3] ، فمن لم ينون جعل ألفها للتأنيث ، ومن نونها جعل ألفها تلحق الثلاثة بالأربعة " [4] ، ثم رجح عدم التنوين في الآية بأنها في المصحف مرسومة بالياء ، وألف النصب لا تكون ياء ، قال : " وإنما تكتب ألف التأنيث ياء لأنها إذا ثنيت أبدل من الألف ياء فقيل : حبليان " [5] .

وقال في (ذفرى) : " أكثر العرب لا يصرفها ، وهما ذفريان ، وهما العظمان الناتئان في قفا البعير وغيره ، ومن العرب من ينونها ويصرفها فيقول : هذه ذفرًى أسيلة " [6] .

وتناول كلمة (تترى) في موضع آخر من كتابه (ما ينصرف) قائلا : " فأما (تترى) فإنما هو من المواترة ، وأصلها (وترى) ولكن الواو قلبت تاء ... فمن لم يصرف (تترى) جعلها (فعلى) والألف ألف تأنيث ، ومن صرف جعل الألف ألف نصب وجعل (وترا) على تقدير (فَعْل) وألحق الألف للنصب " [7] .

حكم المنتهي بألف الإلحاق أو ألف زائدة :

وأمثلته : معزى ، وأرطى ، وحبنطى ، ودلنظى (شديد) ، وقد عقد له الزجاج بابا في كتاب (ما ينصرف) عنوانه : (هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة وانصرف في النكرة) ، وفيه يقول : " وإنما انصرف هذا الضرب في النكرة لأن ألفه لغير التأنيث ، يقال لضرب من الشجر : (أرطى) ، والواحدة (أرطاة) ، و(معزى) يذكر ، قال الشاعر :

ومعزى هيدبا يعلو قران الأرض سودانا [8]

---

(١) من مشطور الرجز ، من شواهد الكتاب ٢١٢/٣، وانظره في التكملة لأبي علي الفارسي ص٣١٢، والخصائص ٢٧٤/١ ، ٣٠٩/٣ .

(٢) ما ينصرف ص٢٨ . (٣) المؤمنون /٤٤ . (٤) و(٥) ما ينصرف ص٢٨ ، ٢٩ .

(٦) ما ينصرف ص٢٩ . (٧) المصدر السابق ص١٧ ، وانظر معانيه ١٤/٤ .

(٨) من بحر الوافر ، من شواهد الكتاب ٢١٩/٣ ، وانظر ابن يعيش ٦٣/٥ ، ١٤٧/٩ ، والهيدب : الكثير الهدب، والمراد به الشعر .

فهذه الألف ألحقت الثلاثة بالأربعة ، فـ(أرطى) أصله (أرط) من قولهم : أديم مأروط أي مدبوغ بالأرطى ، فالألف ألحقته ببناء جعفر وسلهب، وألف (معزى) زائدة، يدلك على ذلك قولهم (مَعْز)، فمعزى ملحق بدرهم، وحبنطى ملحق بجحنفل، وكذلك قبعثرى الألف فيه زائدة ، ويؤنث فيقال : قبعثراة ، وإذا سميت رجلا (معزى) أو (حبنطى) أو بشيء من هذه التي ذكرناها في هذا الباب لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ، وإنما لم ينصرف في المعرفة لأن فيه ألفا تشبه التأنيث في الزيادة وأنه معرفة، فإذا نكر انصرف في النكرة ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين ألف التأنيث " [1] .

ثانيا : ما ختم بألف التأنيث الممدودة :

عقد له الزجاج بابا في كتابه (ما ينصرف) عنوانه : (هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة) ، ثم قال : " وذلك نحو : سوداء وصفراء ، فإنما الأصل في (حمراء) أن الثانية قد أبدلت همزة لحقت بعد ألف فالتقى ساكنان فلم يجز حذف الأولى ؛ لأنك لو حذفت من حمراء لبقي حمرى مثل سكرى ، فلم يكن بين الممدود والمقصور فرق ، فأبدلت من الألف الثانية همزة ، ومنع هذا البناء الصرف ؛ لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف ... فمعنى هذه الهمزة كمعنى ألف التأنيث فأجريت مجراها ... قال سيبويه [2] : ومن هذا الباب قولك : كبرياء ، وقُوَباء ، ورُحَضاء ، ومنه : براكاء القتال ويروكاء القتال ـ الصبر على القتال ، مشتق من البرك ـ ومنه : القاصعاء ، والدأماء ، والناقاء ـ لحجرة اليربوع ـ ومنه زكرياء ، ومنه شركاء ، وفقهاء ، ومنه : خشَشاء يا هذا ، وهو العظم الذي خلف الأذن " [3] .

ثم ذكر أن (غوغاء) اختلفت فيه العرب ، فمنهم من لا يصرفه ويجعله بمنزلة (صحراء) ، ومنهم من يصرفه ويجعله بمنزلة (زلزال) و(قلقال) ، وهو المختار عنده .

ثم ذكر أن (قوباء) إذا أسكنت واوها فلا يجوز فيها إلا الصرف ؛ لأن ألف التأنيث لم تلحق شيئا على هذا المثال ، وكذلك الشأن فيمن قال في خُشَشاء : خشّاء بالإدغام [4] .

---

(١) ما ينصرف ص٣٠ ، ٣١ .
(٢) الكتاب ٣/٢١٣ : ٢١٥ .
(٣) ما ينصرف ص٣٢ ، ٣٣ .
(٤) ما ينصرف ص٣٤ .

وفي معاني القرآن وإعرابه ستة مواضع تدخل في هذه المسألة ، وهي :

١ـ يقول الزجاج في توجيه قوله تعالى : ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[١]:" (شهداء) في موضع نصب خبر (تكونوا) إلا أن (شهداء) لا ينون ؛ لأنه لا ينصرف لأن فيه ألف التأنيث ، وألف التأنيث يبنى معها الاسم ، ولم يلحق بعد الفراغ من الاسم ، فلذلك لم تنصرف (شهداء) " [٢] .

وقد أشار بقوله : (يبنى معها الاسم) إلى لزوم ألف التأنيث لما وقعت فيه ، ويقول النحويون : إن المختوم بألف التأنيث يمنع من الصرف لعلتين : إحداهما معنوية وهي كونه دالا على مؤنث ، والأخرى لفظية وهي لزوم علامته [٣] .

٢ـ ويقول في توجيه قوله تعالى : ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [٤] : " في هذا غير وجه ، يجوز (وكفلها زكرياء) بالمد (كلما دخل عليها زكرياء) ، (وكفلها زكريا) بالقصر (كلما دخل عليها زكريا) بالقصر ، وفي (زكريا) ثلاث لغات هي المشهورة المعروفة : زكرياء بالمد ، وزكريا بالقصر غير منون في الجهتين جميعا ، وزكريٌّ بحذف الألف معرب منون ، فأما ترك صرفه فلأن في آخره ألفي التأنيث في المد ، وألف التأنيث في القصر ، وقال بعض النحويين : إنه لم يصرف لأنه أعجمي ، وما كانت فيه ألف التأنيث فهو سواء في العربية والعجمية ؛ لأن ما كان أعجميا فهو ينصرف في النكرة ؛ لأن فيها علامة التأنيث ، وأنها مصوغة مع الاسم صيغة واحدة ، فقد فارقت هاء التأنيث ، فلذلك لم تصرف في النكرة ... " [٥] .

٣ـ وقال في قوله تعالى : ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ...﴾ [٦] : " لا يصرف (أنبياء) لأنه مبني على ألف التأنيث ، وهو غير مصروف في المعرفة والنكرة لأن فيه علامة التأنيث، وهي مع أنها علامة التأنيث مبنية مع الاسم على غير خروج التأنيث عن التذكير نحو : قائم وقائمة " [٧] .

---

(١) البقرة /١٤٣ .
(٢) معانيه ٢١٩/١ ، ٢٢٠ .
(٣) انظر التصريح ٢١٠/٢ ، والأشموني ٢٣٠/٣ ، وانظر ص٥ من كتاب ما ينصرف .
(٤) آل عمران /٣٧ .
(٥) معانيه ٤٠٢/١ .
(٦) المائدة /٢٠ .
(٧) معانيه ١٦٥/٢ .

٤ـ وقال في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ...﴾ [١] " (أشياء) في موضع جر ، إلا أنها فتحت لأنها لا تنصرف ، وقال الكسائي : أشبه آخرها آخر حمراء ، ووزنها عنده (أفعال) ، وكثر استعمالهم فلم تصرف ، وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن لا يصرف (أبناء) و(أسماء) .

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة والفراء : أصلها أفعلاء ، كما تقول : هيْنٌ وأهوناء ، إلا أنه كان الأصل : أشيئاء على وزن أشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الأولى ، وهذا غلط أيضا ؛ لأن شيئا فعْلٌ ، وفعْلٌ لا يجمع على أفعلاء ، فأما هيْنٌ فأصله : هيِّنٌ ، فجمع على أفعلاء كما يجمع فعيل على أفعلاء مثل نصيب وأنصباء .

وقال الخليل : أشياء اسم للجميع كأن أصله فعلاء : شيئاء فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء كما قالوا : أنوُق فقلبوا : أينُق ، كما قلبوا قووس فقالوا : قِسِيّ ، ويصدق قول الخليل جمعهم أشياء على أشاوى وأشايا .

وقول الخليل هو مذهب سيبويه وأبي عثمان المازني وجميع البصريين إلا الزبادي منهم فإنه كان يميل إلى قول الأخفش ، وذكروا أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازني الأخفش ، وذلك أنه سأله : كيف تصغر أشياء ؟ فقال : أشيَّاء فاعلم ، ولو كانت أفعلاء لردت في التصغير إلى واحدها فقيل : شبيئات ، وإجماع البصريين أن تصغير أصدقاء إذا كان للمؤنثات : صدِّيقات ، وإن كان للمذكرين : صديقون " [٢] .

٥ـ وقال في قوله تعالى : ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٣] : " وقرأ بعض الشيخة : (وعلم أن فيكم ضعفاء) على فعلاء ، على جمع ضعيف وضعفاء ، ولم يصرف ولم ينون ؛ لأن فعلاء في آخرها ألف التأنيث " [٤] .

٦ـ وقال في قوله تعالى : ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [٥] : " من قال : سَيناء فهو

---

(١) المائدة /١٠١ . (٢) معانيه ٢/٢١٢ ، ٢١٣ . (٣) الأنفال /٦٦ .
(٤) معانيه ٢/٤٢٤ . (٥) المؤمنون /٢٠ .

على وزن صحراء لا ينصرف، ومن قال: (سِيناء) بكسر السين فليس في الكلام على وزن فِعلاء على أن الألف للتأنيث ؛ لأنه ليس في الكلام ما فيه ألف على وزن فِعلاء، ونحو (عِلباء) منصرف ، إلا أن سيناء ههنا اسم للبقعة فلا ينصرف "[1] .

ثالثا : ما كان جمعا موازنا لمفاعل ومفاعيل :

عقد الزجاج في كتابه (ما ينصرف) بابا أسماه (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) [2] ، وقال : " نحو (مساجد) و(مفاتيح) وكل جمع يأتي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين نحو : خواتيم ، ودوانيق ، وكواهل ، وجواهر ، ودراهم ، ودنانير " ، ثم قال : " اعلم أن ما كان على ما وصفنا لا ينصرف شيء من ذلك في النكرة ، فإن كان معرفة كان أبعد لصرفه ، وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد ، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا " .

ثم ضرب أمثلة لجموع لها نظير من الواحد وحقها الصرف مثل قلوب الذي نظيره قعود ، وغزلان الذي نظيره عرفان .

ثم ذكر أن (سراويل) اسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنما هو بالفارسية (شروال) ، وقد بناه العرب على ما لا ينصرف من كلامهم فمنع من الصرف لذلك ، فإذا صغر صرف إلا أن يكون اسم رجل .

ثم ذكر أن (شراحيل) من الجمع والواحد شرحال فهو غير مصروف .

وذكر أن ما كان نحو (كراسيّ) و(دباسيّ) و(بخاتيّ) غير مصروف لكونه جمعا ، والواحد : كرسي ، ودبسي ، وبختي .

ونقل عن سيبويه أن عواديّ وعواريّ وحواليّ غير مصروفات ؛ لأن الياء التي فيها كانت في الواحد نحو عادية وعارية وحولي ، قال : " وإن سميت رجلا بـ(عباقي) أو (علاني) فإن الوجه فيه ألا ينصرف ؛ لأنه يشبه الجمع الذي ليس يكون عليه الواحد ، وجائز أن يشبه برباعٍ وثمانٍ فيصرف ".

قال سيبويه [3] : وقد شبه الشاعر (ثماني) بـ(جواري) فلم يصرفه ، قال :

---

(١) معانيه ١٠/٤ . (٢) ما ينصرف ص٤٦ : ٤٨ . (٣) الكتاب ٢٣١/٣ .

يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاج [1] "

ثم ذكر أن (هباي) جمع هبيٍّ وهبيَّة للصغير والصغيرة لا يصرف ، وأن (حضاجر) اسما للضبع منع من الصرف لكونه في معنى الجمع ، وقال : " زعم سيبويه أنها سميت بجمع الحضجر، والحضجر : الوطب العظيم ، فكأنها قيل لها (حضاجر) لعظم بطنها ".

وذكر في موضع آخر من كتاب (ما ينصرف) أن نحو : قواضٍ ودواعٍ وعذارٍ وصحارٍ مصروفة في الرفع والجر نحو : هؤلاء عذارٍ وصحارٍ ، فإذا كانت في حال النصب امتنعت من الصرف نحو : رأيت قواضيَ ودواعيَ، ورأيت صحاريَ وعذاريَ[2].

وفي معاني القرآن وإعرابه ستة أمثلة لهذا الموضع ، وهي :

الأول : (غواشي) في قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[3] ، وفي توجيهه يقول الزجاج : " وقوله (غواش) زعم سيبويه والخليل جميعا أن النون ههنا عوض من الياء ؛ لأن (غواشي) لا تنصرف ، والأصل : غواشيُ بالياء والضم ، إلا أن الضمة تحذف لثقلها في الياء ، فيبقى (غواشي) بسكون الياء ، فإذا ذهبت الضمة أدخلت النون عوضا منها ، كذلك فسر أصحاب سيبويه ، وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين"[4].

والثاني : (مواطن) في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [5] ، وفيه يقول الزجاج : " زعم بعض النحويين أن (مواطن) لم ينصرف ههنا لأنه جمع وأنها لا تجمع، قال أبو إسحاق : وإنما لم تجمع لأنها لا تدخل عليها الألف والتاء ، لا تقول : مواطنات ولا حدائدات إلا في شعر ، وإنما سمع قول الخليل : إنه جمع لا يكون على مثال الواحد ، وتأويله عند الخليل أن الجموع أبدا تتناهى إليه فليس بعده جمع ، لو كسرت ـ أي جمعت ـ على التكسير أقوال فقلت : أقاويل لم يتهيأ لك أن تكسر أقاويل، ولكنك قد تقول : أقاويلات ، قال الشاعر :

---

(١) من الكامل لابن ميادة ، من شواهد الكتاب ٢٣١/٣ ، وهو في شرح الكافية للرضي ٩٦/١ ، والخزانة ١٥٧/١ ، وانظر الأشموني ٢٤٨/٣ .

(٢) ما ينصرف ص١١٢ .

(٣) الأعراف /٤١ .

(٤) معانيه ٣٣٨/٢ .

(٥) التوبة /٢٥ .

فهن يعلكن حدائداتها [1]

وإنما لم ينصرف (مواطن) عند الخليل لأنه جمع وأنه ليس على مثال الواحد ، ومعنى (ليس على مثال الواحد) أي ليس في ألفاظ الواحد ما جاء على لفظه ، وأنه لا يجمع كما يجمع الواحد جمع تكسير " [2] .

والثالث : (صوافّ) في قوله تعالى : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [3] ، وفيه يقول : " (صوافّ) منصوب على الحال ولكنها لا تنون لأنها لَا تنصرف " [4] .

والرابع : (مثاني) في قوله تعالى : ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [5] ، وفيه يقول : " لم ينصرف (مثاني) لما فسرنا من أنه جمع ليس على مثال الواحد " [6] .

والخامس : (سلاسل) ، يقول في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ﴾ [7] : " الأجود في العربية ألا تصرف (سلاسل) ، ولكن لما جعلت رأس آية صرفت لتكون الآي على لفظ واحد " [8] ، ومراده تعليل الصرف بقصد الازدواج والمشاكلة .

والسادس : (قوارير) ، يقول الزجاج في قوله تعالى : ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا . قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [9] : " قرئت غير مصروفة ، وهذا الاختيار عند النحويين ؛ لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف ، ومن قرأ (قواريرًا) فصرف الأول فلأنه رأس آية ، وترك صرف الثاني لأنه ليس بآخر آية ، ومن صرف الثاني أتبع اللفظ اللفظ ؛ لأن العرب ربما قلبت إعراب شيء لتتبع اللفظ اللفظ فتقول : هذا جحر ضبٍ خربٍ ، وإنما الخرب من نعت الجحر ، فكيف بما يترك صرفه ؟ وجميع ما يترك صرفه يجوز صرفه في الشعر " [10] .

---

(١) من مشطور الرجز وينسب للأحمر ، وانظره في الخصائص ٢٣٦/٣ ، واللسان (صدد) ، ويقال : علكت الدابة اللجام : لاكته وحركته في فيها .

(٢) معانيه ٤٣٩/٢ .
(٣) الحج /٣٦ .
(٤) معانيه ٤٢٨/٣ .
(٥) الزمر /٢٣ .
(٦) معانيه ٣٥١/٤ .
(٧) الإنسان /٤ .
(٨) معانيه ٢٥٨/٥ .
(٩) الإنسان /١٥ ، ١٦ .
(١٠) معانيه ٢٦٠/٥ .

ما منع من الصرف لعلتين

وهو قسمان : ١ـ ما منع لعلتين إحداهما العلمية أو التعريف .
٢ـ وما منع لعلتين إحداهما الوصفية .

القسم الأول : ما منع من الصرف لعلتين إحداهما التعريف

١ – ما منع للتعريف والتأنيث :

ما دخلته هاء التأنيث :

يقول الزجاج في كتابه (ما ينصرف) : " كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف ، فإن كان نكرة انصرف ، وذلك نحو : حمزة وطلحة وحمدة إذا كان واحد من هذه اسما لمذكر أو مؤنث معروف فإنه لا ينصرف ، وذلك نحو قولك : رأيت حمدةَ وطلحةَ ، ومررت بحمدةَ وطلحةَ يا هذا ، لا تنونه ولا تصرفه ، فإن نكرته صرفته فقلت: مررت بحمزةَ وحمزةٍ آخر ... وإذا صغرت ما فيه هاء التأنيث فهو على حاله في الصرف وترك الصرف ، تقول : مررت بحميزةَ يا هذا " [١] .

ومن التطبيق على ذلك ما ورد في المعاني من توجيه قوله تعالى: ﴿... بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾[٢] حيث يقول : " (مكة) لا تنصرف ؛ لأنها مؤنثة وهي معرفة " [٣] .

ويدخل في ذلك نحو (غدوة) و(بكرة) من الظروف ، وقد عقد لها الزجاج بابا في كتابه (ما ينصرف) ، وفيه يقول : " ذكر سيبويه [٤] أن (غدوة) و(بكرة) جعلا معرفتين اسما لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن أسامة للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غدوةَ يا هذا وبكرةَ يا هذا ، تريد : غداةَ يومنا ، وبكرة يومنا ، فلما جعلا اسمين معروفين لم ينصرفا في المعرفة ؛ لأن فيهما هاء التأنيث فأشبها باب (حمزة) و(طلحة) .

وبعض العرب يجعلهما نكرة فيقول : أتيتك غدوةً وبكرةً ، يريد بذلك غدوة من الغدوات ، إلا أنك استدللت عليها بأنها ليومه بما شاهدت في الحال ، قال الله جل وعز : ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[٥] ، فـ(بكرة) ههنا تجمع أيامهم ، فكأنه قال :

(١) ما ينصرف ص٣٨ . (٢) الفتح /٢٤ . (٣) معانيه ٢٦/٥ .
(٤) الكتاب ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ . (٥) مريم /٦٢ .

لهم في بكرة كل يوم وعشيه رزقهم ، وليسا بمنزلة ما تريد به اليوم الواحد .

فأما (ضحوةٌ) و(غداةٌ) و(عشيةٌ) فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغداة والعشية ، ولا تقول : في الغدوة والبكرة .

فأما (ضحوة) فالأكثر فيها الصرف ، وبعضهم لا يصرفها ، يجعلها بمنزلة (بكرة) .

وكذلك (عشية) الأجود فيها الصرف ، لأنك تقول : العشية ، فـ(عشية) بمنزلة (صباح) إذا قلت : أتيتك صباحا ومساء ، إنما تستدل على أنه ليومك أو غدك بأنك تقول : أتيتك اليوم صباحا ، وآتيك غدا صباحا .

فإذا كان في الليل فقال : (آتيك صباحا) فالحال تدل على أنه يريد صباح الليلة التي تخاطبا فيها " [1] ، " وزعم الخليل أن (عشيَةً) بعضهم يمنعها من الصرف يجعلها معرفة ، والاختيار صرفها " [2] .

وليس من المختوم بتاء التأنيث نحو (بنت) و(أخت) ، وقد نقل الزجاج في (ما ينصرف) عن سيبويه والخليل [3] قولهما : " إن سميت رجلا بـ(أخت) أو (بنت) صرفته في المعرفة والنكرة ؛ لأن ما كان على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو مصروف ، وتاء (بنت) و(أخت) دخلتا بمنزلة ما حذف من الكلمة، فهي مصروفة "[4].

ما ليس مختوما بهاء التأنيث :

ذكر الزجاج في كتابه (ما ينصرف) أن كل مؤنث على ثلاثة أحرف أوسطه متحرك كان اسما لشيء مؤنث أو كان مخصوصا به المؤنث فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وذلك نحو امرأة سميتها بـ(قدم) أو (كتف) أو (عضد)، تقول : مررت بقدمَ يا هذا إذا كان اسما لامرأة ، فإذا كان نكرة انصرف فقلت : رأيت قدما من الأقدام [5] .

ومما يدخل في ذلك توجيهه لقوله تعالى : ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[6]، وفيه يقول: " (سقر) لا تنصرف ؛ لأنها معرفة وهي مؤنثة ، و(سقر) اسم من أسماء جهنم " [7] .

---

(١) ما ينصرف ص٩٨ .
(٢) المصدر السابق ص٩٩ .
(٣) الكتاب ٣/٢٢١ .
(٤) ما ينصرف ص٤١ .
(٥) المصدر السابق ص٤٩ .
(٦) المدثر /٢٦ .
(٧) معانيه ٥/٢٤٧ .

وقال في قوله تعالى : ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [1] : " (إرم) لم تنصرف لأنها جعلت اسما للقبيلة ، فلذلك فتحت وهي في موضع جر " [2] .

وذكر أيضا أنه إذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فلا ينصرف في المعرفة أيضا وينصرف في النكرة ، قال : " وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف وأنك إذا شئت صرفت ، وذلك نحو امرأة سميتها بـ(عين) أو (قدر) أو (عنز) ، فالاختيار ألا تصرف في المعرفة ، وكذلك إن كان اسما يغلب عليه التأنيث نحو : هند ودعد وجمل، فالاختيار أن تقول : رأيت دعدَ يا هذا ، وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب لأن التأنيث فرع عن التذكير ، والتذكير هو الأصل ، قال سيبويه [3] : ألا ترى أن كل ما أخبرت عنه يقال له (شيء) مذكرا كان أو مؤنثا ، والشيء ذكر ، فالتذكير قبل التأنيث كما أن النكرة قبل المعرفة والواحد قبل الجمع ، فاجتمع في الاسم أنه لمؤنث وأنه معرفة ، فإن نكرت جميع ذلك صرفته " [4] .

والزجاج يخالف سيبويه والبصريين في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، ويوجب منعه من الصرف ، ويرد على البصريين ما ذهبوا إليه فيقول : " وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن ، وأنشد سيبويه [5] :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب [6]

فصرفها في البيت ومنعها من الصرف أيضا ، أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان مؤنثا خف فصرف، وهذا خطأ ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف ، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؟ وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف ، فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف ، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر ، قال العجاج :

---

(١) الفجر /٧ . (٢) معانيه ٣٢٢/٥ . (٣) الكتاب ٢٤١/٣ .
(٤) ما ينصرف ص٤٩ ، ٥٠ . (٥) الكتاب ٢٤١/٣ .
(٦) من بحر المنسرح ، وهو لجرير ، من شواهد سيبويه ٢٤١/٣ ، وابن يعيش ١٧٠/١ .

قواطنا مكة من ورق الحمى [1]

وأجمعوا إلا عيسى وحده على أنهم إن سموا امرأة بزيد او عمرو لم يصرفوها ، وذلك لأنهم سموا المؤنث بالمذكر فكان عندهم أثقل ؛ لأن المذكر لا يجانس المؤنث ، وكان عيسى يذهب إلى أن السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل " [2] .

ومن هذا القبيل أسماء الأرضين والبلدان، وقد عقد لها الزجاج بابا قال في أوله : " اعلم أنك إذا سميت أرضا باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم مؤنثا أو اسما الغالب عليه التأنيث فالاختيار ترك الصرف ، وإن شئت صرفت على مذهب البصريين ... وترك الصرف مذهبي ، وذلك الاسم نحو قدر وشمس وعنز ، لو سميت بلدة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها " [3] .

ثم قسم أسماء البلدان إلى قسمين :

١ـ أسماء لا تستعمل إلا مؤنثة ولا يشار إليها إلا بالمؤنث ، وذلك نحو (عمان) ، لم يقولوا إلا : هذه عمان .

٢ـ أسماء استعملت على التأنيث والتذكير ، ومنها :

(منى) والأكثر فيه التذكير ، فيقال : هذا منى بالتنوين ، وبعضهم يقول : هذه منى فيترك التنوين .

(هجر) الأكثر فيه التذكير والصرف ، وبعضهم يقول : هذه هجرُ بلا تنوين ، قال الشاعر :

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا [4]

وقال بعضهم : كجالب التمر إلى هجرَ ، فأنث ولم يصرف ، وفتح في موضع الجر .

(واسط) وهو اسم مذكر صفة سمي به المكان ، وهو مصروف ، تقول : دخلت واسطا، وواسط طيب ، قال : " وبعضهم ـ وهو قليل جدا ـ يجعله اسما للبلدة فلا يصرفه ، ويكون صفة سميت به البلدة .

---

(١) من مشطور الرجز ، من شواهد الكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وانظره في الأشموني ٢٢٥/٢ ، ٧٧/٣ (تحقيق حسن حمد) .

(٢) ما ينصرف ص٥٠ ، ٥١ . (٣) ما ينصرف ص٥٢ .

(٤) من البحر البسيط ، للفرزدق ، من شواهد الكتاب ٢٤٣/٣ .

(دابق) وهو اسم غلب عليه التذكير فصرف ، كما قال الشاعر :

ودابق وأين مني دابق [1]

وإذا جعل اسما للبلدة لم يصرف .

(قباء) و(حراء) فمن العرب من يصرفهما ويجعلهما اسما للمكان فيقول : كنا في قباءٍ وحراءٍ ، ومنهم من لا يصرف ويجعلهما اسما للبقعة .

ثم نقل عن سيبويه [2] قوله : " وإذا سميت رجلا بـ(قباء) و(حراء) صرفته ، وقال الخليل : قد كفتنا العرب مئونة ذلك ؛ لأن الرجل بمنزلة المكان ، فهما اسمان مشتقان إن أوقعتهما على مذكر صرفته ، وإن أوقعتهما على مؤنث لم تصرفه ، وليسا بمنزلة ما هو معلوم في الكلام مؤنث نحو (عناق) الذي قد علم أنه لمؤنث ، فإذا سميت به رجلا لم تصرفه " [3] .

ثم عقد بابا لنوع آخر من المؤنث وهو ما كان على أربعة أحرف ، وفيه يقول : " اعلم أن ما كان على أربعة أحرف وكان مؤنثا أصلا في المؤنث أو مشتقا للمؤنث سميت به مذكرا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ، وذلك نحو : عناق وعقرب وعنكبوت وصعود وهبوط وحدور ، فإذا سميت بشيء من هذا مذكرا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وكذلك (ثلاث) التي للعدد ، وكذلك (ثمان) التي للعدد ، تقول : قد جاءني ثلاث يا هذا ، بغير تنوين إذا كان اسما لرجل "[4]، ومثل ذلك أسماء الرياح كشمال وجنوب ودبور وقبول ، فإذا سميت رجلا شمالا أو دبورا أو جنوبا لم تصرفه [5] .

وعقد بابا لأسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم نحو : هؤلاء بنو تميم وبنو أسد وبنو سلول ، وقال : " هي إذا جعلتها للقبائل غير مصروفة ، وإذا جعلتها للأحياء فمنزلة منزلة المذكرين " ، وذكر أنك إذا قلت مثلا : هذه تميم وأردت : هذه بنو تميم أو هذه جماعة تميم فإنك تصرف ، وفيه حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وكذلك إن جعلت تميما اسما للحي فإنه يصرف ، قال : " فإذا

---

(١) من مشطور الرجز ، لغيلان بن حريث ، من شواهد الكتاب٣/٢٤٣، وانظر لسان العرب (دبق) .
(٢) الكتاب ٣/٢٤٥ . (٣) ما ينصرف ص٥٤ .
(٤) المصدر السابق ص٥٥ . (٥) ما ينصرف ص٥٥ ، ٥٦ .

جعلت تميما اسما للقبيلة قلت : هذه تميمُ ، وهذا رجل من تميمَ ، ومن جذامَ يا هذا لم تصرفه ؛ لأنك جعلته اسما للقبيلة ، قال الشاعر :

بكى الخز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذامَ المطارف (١)

فلم ينصرف في هذا الوجه ؛ لأنه معرفة ، ولأنه لمؤنث " .

ثم ذكر أن الأسماء التي تستعملها العرب اسما للحي نحو ثقيف وقريش ومعد الأكثر فيها الصرف ، وإن شئت جعلتها اسما للقبيلة فلم تصرفها ، فتقول : فلان من قريشَ يا هذا ، ومن معدٌ يا هذا (٢) .

ثم ذكر اسمين يستوي فيهما الصرف والمنع ، وهما ثمود وسبأ ، فمرة هما لقبيلة ومرة للحي (٣) .

ثم عقد بابا لما لم يستعمل إلا اسما للقبيلة نحو : يهود ومجوس وهو ممنوع من الصرف ، تقول : هذا رجل من مجوسَ يا هذا ، ومن يهودَ يا هذا ، قال : " وأنشد سيبويه (٤) :

أحار أريك برقا هب وهنا كنار مجوسَ يستعر استعارا (٥)

وقال رجل من الأنصار :

أولئك أولى من يهودَ بمدحة إذا أنت يوما قلتها لم تؤنب (٦)

ثم ذكر أن هذه الأسماء تجري على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون اسما للجيل مثل : سند وهند وروم ، وقد جعل اسما للقبيلة فيمنع من الصرف .

الثاني : أن تستعمل بأل فيقال : من اليهود والمجوس ، فيكون جمعا ، فهذا إذا استعمل بدون أل صرف ، فيقال : هذا رجل من يهودٍ ومن مجوسٍ .

الثالث : أن تجعل اسمًا للحي فتصرف (٧) .

---

(١) من بحر الطويل ، من شواهد الكتاب ٢٤٨/٣ ، وروايته : *نبا الخز عن روح ...*، والمطارف: جمع مطرف ، وهو ثوب معلم من طرفه ، وانظر المقتضب ٣٦٤/٣ .

(٢) ما ينصرف ص٥٨ . (٣) ما ينصرف ص٥٩ . (٤) الكتاب ٢٥٤/٣ .

(٥) من بحر الوافر ، لامرئ القيس ، من شواهد الكتاب ٢٥٤/٣ ، وانظر المقرب ٨١/٢ .

(٦) من بحر الطويل ، في الكتاب ٢٥٤/٣ ، واللسان (هود) . (٧) ما ينصرف ص٦٠ .

ثم عقد بابا لأسماء السور نحو هود ونوح فذكر فيه انك إن جعلت هودا ونوحا اسما للسورة لم تصرفها ، فتقول : هذه هودُ ، وقرأت هودَ ونوحَ ، قال : " وإنما لم تصرفه لأن السورة مؤنثة وهي معرفة ، فصار هود ونوح اسمين لمؤنثين وهما معرفتان " [1]، وكذلك الشأن في نون وقاف وصاد وطه [1] .

وذكر مما يمنع من الصرف للتعريف والتأنيث ما يستعمل اسما من الظروف نحو : فوق وتحت ودون وبعد وقبل ، تقول : هذه بعدُ وعجبت من بعدَ يا هذا ، وهذه فوقُ وتحتُ ودونُ ، وكذلك عند وأين وكيف .

وقال : " فإذا سميت رجلا بقدام أو وراء لم تصرفه ؛ لأنه مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف " .

وقال : " فإذا سميت كلمة بـ(كيف) أو (أين) فالاختيار أن تقول : هذه كيفُ وأينُ، معرب غير منون ... " .

وقال :" وإذا رأيت في الكتاب اسم عمرو مكتوبا فإن لك فيه غير وجه : أن تقول: هذه عمرُو يا هذا فتجعل عمرا اسما للكلمة ولا تصرفه ، ولك أن تقول : هذه عمرُو بالتنوين تريد : هذه علامة عمرو أو كتابة عمرو ثم تحذف علامة وتقيم عمرا مقامها فتنون ، ولك أن تقول : هذا عمرُو فتجعل عمرا اسما للحرف فتنونه وتصرفه ، ولك أن تقول : هذا عمرُو تريد : هذا ذكر عمرو واسم عمرو ، فتحذف الاسم وتقيم عمرا مقامه " [2] .

اختلاف العرب في (فعال) علما لمؤنث :

ذكر الزجاج في (ما ينصرف) أنك إذا سميت امرأة بحذام أو قطام أو رقاش فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل الحجاز ، تقول : هذه قطامِ قد جاء ت وحذامِ .

قال : " فأما مذهب سيبويه [3] فإنك سميتها بالاسم الذي كان في موضع الأمر فتركتها مبنية على الكسر ... فإذا سمى امرأة بقطام فهو عنده بمنزلة أسماء الأمر ، تقول : هذه قطامِ ورأيت قطامِ ، قال الشاعر :

---

(١) ما ينصرف ص٦١ ، ٦٢ .
(٢) ما ينصرف ص٧٠ ، ٧١ .
(٣) المكتب ٢٧٨/٣ .

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام [1]

وكان لأبي العباس مذهب في هذا ، كان يزعم أنك لو سميت امرأة بحاذمة كنت لا تصرفها ، فلما عدلت (حذام) عن (حاذمة) بنيته ، لا مرتبة في حط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء [2] ، وهذا مذهب يفسده عندي أني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف ...

وأما بنو تميم فإذا سمت بـ(قطام) أعربت ومنعت الصرف فقالت : هذه قطامُ قد جاءت ... وتقول : رأيت قطامَ يا هذا ، ومررت بقطامَ يا هذا ، فإذا كان في آخر الاسم الراء فإن أهل الحجاز وبني تميم مجمعون على الكسرة ، يقولون : هذه حضارِ ورأيت حضارِ وطلعت حضارِ ... قال سيبويه[3]: وقد يعربون ما كان في آخره الراء، وأنشد :

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ [4]

والقوافي مرفوعة .

قال سيبويه : وإذا سميت رجلا بشيء من هذه الأسماء لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ؛ لأنه مؤنث بمنزلة عناقٍ ، قال : وبعض العرب إذا سمى رجلا بـ(رقاشٍ) و(غلابٍ) وما أشبههما صرف ، يجعله اسما مبنيا على فعالٍ نحو: صباح وذهاب"[5].

أمثلة تطبيقية للممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث :

في معاني القرآن وإعرابه مواضع بمثابة التطبيق لما تقدم ، وفيما يلي عرضها :

قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [6] : " الأكثر في القراءة إثبات الألف ، وقد قرأ بعضهم : (اهبطوا مصرَ فإن لكم) بغير ألف ، فمن قرأ : (مصرًا) بالألف فله وجهان : جائز أن يراد بها (مصرا من الأمصار) ؛ لأنهم كانوا في تيه ، وجائز أن يكون أراد (مصر) بعينها فجعل (مصر) اسما للبلد فصرف لأنه مذكر سمى مذكرا ، وجائز أن يكون (مصر) بغير ألف على أنه يريد (مصر) بعينها كما قال عز

(١) من بحر الوافر ، ينسب إلى لجيم بن صعب ، وإلى وشيم بن طارق ، انظر : ابن يعيش ٦٤/٤ ، واللسان (رقش) و(حذم) والأشموني للمحقق ١٦٦/٣ .

(٢) المقتضب ٣٧٤/٣ . (٣) الكتاب ٢٧٩/٣ .

(٤) من البسيط المجزوء المسمى بالمخلع ، وهو للأعشى ، من شواهد الكتاب ٢٧٩/٣ ، والمقتضب ٣٧٦/٣ .

(٥) ما ينصرف ص٧٥ : ٧٧ . (٦) البقرة /٦١ .

وجل : ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾ [1] وإنما لم يصرف لأنه للمدينة ، فهو مذكر سمي به مؤنث " [2] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ﴾ [3] : " (مصر) مفتوحة في موضع الجر ؛ لأنها لا تنصرف ؛ لأنها اسم مدينة بعينها وهي معرفة " [4] .

وقال في قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [5] : " (مصر) مذكر سمي به مؤنث ؛ لأن المدينة الغالب عليها التأنيث ، وقد يجوز : (ملك مصرٍ) يذهب به إلى مصر اسم البلد ، وهذا فيه بعد من قِبَل أن أكثر ما يستعمل البلد لما يضم مدنا كثيرة نحو : بلاد الروم ، وبلاد الشام ، وبلاد خراسان ... ويجوز أن تصرف (مصرا) إذا جعلته اسما لبلد عند جميع النحويين البصريين " [6] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[7] : " (مدين) لا ينصرف ؛ لأنه اسم للقبيلة أو البلدة ، وجائز أن يكون أعجميا " [8] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [9] : " (مدين) في موضع خفض ؛ لأنه اسم للبقعة " [10] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [11] : " (ثمود) في كتاب الله مصروف وغير مصروف ، فأما المصروف فقوله : ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ﴾ [12] الثاني غير مصروف ، فالذي صرفه جعله اسما للحي ، فيكون مذكرا سمي به مذكر ، ومن لم يصرفه جعله اسما للقبيلة " [13] .

وقال في قوله تعالى : ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ﴾ [14] : " (ثمود) لم ينصرف لأنه اسم قبيلة ، ومن جعله اسما للحي صرفه ، وقد جاء في القرآن مصروفًا ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ " [15] .

قلت : والصرف في (ثمود) قراءة حمزة وحفص، وعدم الصرف قراءة باقي السبعة [16].

(١) يوسف /٩٩ . (٢) معانيه ١٤٤/١ . (٣) يوسف /٢١ . (٤) معانيه ٩٨/٣ .
(٥) الزخرف /٥١ . (٦) معانيه ٤١٤/٤ . (٧) الأعراف /٨٥ . (٨) معانيه ٣٥٣/٢ .
(٩) القصص /٢٣ . (١٠) معانيه ١٣٩/٤ . (١١) الأعراف /٧٣ . (١٢) هود /٦٨ .
(١٣) معانيه ٣٤٨/٢ . (١٤) هود /٦٨ . (١٥) معانيه ٥٩/٣ .
(١٦) انظر حجة القراءات ص٣٤٤، ٣٤٥.

وقال في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ . جَهَنَّمَ﴾ [1] : " (جهنم)بدل من قوله (دار البوار) ومفسره ، و(جهنم) لم تصرف لأنها مؤنثة وهي معرفة " [2] .

وتقدم أن (سِيناء) في القراءة بكسر السين اسم للبقعة فلا ينصرف [3] .

وقال في قوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[4] : " يقرأ بالصرف والتنوين ، ويقرأ (من سبأ بنبأ يقينٍ) بفتح (سبأ) وترك التنوين ، فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة ، وأما من صرفه فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل ، وذكر قوم آخرون أن الاسم إذا لم تدر ما هو لم يصرف ، وآخر هذين القولين خطأ ، والأسماء حقها الصرف ، فإذا لم يعلم الاسم للمذكر هو أم للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف ؛ لأن أصل الأسماء الصرف ، وكل ما لا ينصرف فهو يصرف في الشعر ، وأما الذين قالوا إن (سبأ) اسم رجل فغلط أيضا ؛ لأن سبأ هي مدينة تعرف بمأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام ، قال الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما [5]

فمن لم يصرف فلأنه اسم مدينة ، ومن صرفه ـ والصرف فيه أكثر في القراءة ـ فإنه يكون اسما للبلد ، فيكون سمى به مذكرا ، فإن صحت فيه رواية فإنما هو أن المدينة سميت باسم الرجل " [6] .

وقال في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ [7] : " تقرأ (لسبأَ) بالفتح و(لسبإٍ) ، فمن فتح وترك الصرف فلأنه جعل (سبأ) اسما للقبيلة ، ومن صرف وكسر ونون جعل (سبأ) اسما لرجل واسما للحي ، وكل جائز حسن " [8] .

٢- ما منع للتعريف وزيادة الألف والنون :

عقد له الزجاج في كتاب (ما ينصرف) بابا سماه : (باب ما زيدت فيه الألف والنون مما ليست له فَعْلى) وقال : " جميع هذا الباب ينصرف في النكرة ولا ينصرف

(١) إبراهيم /٢٨ . (٢) معانيه ١٦٢/٣ .
(٣) في أول الفصل . (٤) النمل /٢٢ .
(٥) البيت للنابغة الجعدي ، وهو من المنسرح ، وانظره في الكتاب ٢٥٣/٣ ، ومجاز القرآن ١٤٧/٢، والكشاف ٢٨٣/٢ .

في المعرفة ، وإنما انصرف في النكرة لأنه أشبه (سكران) في الزيادتين وانحط عن باب (سكران) لأنه ليس مثله في الحركة والسكون وأنه ليس له مؤنث على حدته ، وهذا الباب نحو قولهم : هذا عريان وإنسان ، ونحو قولك : ضِبعان لذكر الضبع ، فهذا مصروف في النكرة ، فإذا سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة مثل (عثمان) وهو فُعلان من العثم وهو الجبر ، وكذلك إن سميت رجلا إنسانا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، ومثله (سرحان) إذا سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وإنما امتنع من الصرف في المعرفة لأن آخره يشبه آخر (سكران) وأنه معرفة ، فإذا نكرته حططته عن المعرفة درجة فانصرف في النكرة " [1] .

وقال في (رمان) : " إن سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه فبابه أن يحمل على أن الألف والنون زائدتان ، وليس في اللغة (رمن) فيكون (رمان) فُعّالا ، وليس اشتقاقه بالمعروف إلا أنه قد يخرج (فعلان) من الرمّ وهي الكثرة " ، وقال أيضا : " و(ظربان) اسم لبعض الدواب يقال له النمس منتن الرائحة ، إذا سميت رجلا ظربانا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ؛ لأن الألف والنون فيه زائدتان " ، وذكر ذلك الحكم أيضا في (كروان) و(ورشان) [2] .

وقد ذكر في هذا الباب ألفاظا تحتمل الصرف والمنع وهي :

(تبان) فإن كان فعّالا من التبن فهو مصروف ، وإن كان (فعلان) من التب وهو الخسران لم يصرف في المعرفة ويصرف في النكرة .

(سمان) فهو إما (فعّال) من السمن وإما (فعلان) من السّمّ .

(حسان) فهو إما (فعّال) من الحس وإما (فعلان) من الحسن .

(زِمّان) وفيه يقول : " الأجود فيه أن يكون غير مصروف ، ويكون اشتقاقه من الزمّ ، وجائز ان يصرف ، ويكون فِعّالا من الزمن أو من زمن الرجل " .

(مُرّان) وفيه يقول : " قال سيبويه [3] : وسألت الخليل عن المرّان فقال : إن سميت رجلا مرّانا صرفته ؛ لأن (مرانا) فعّال من المرونة ـ وهي اللين ـ فالنون فيه من نفس الكلمة ، ومن بنى (مرّان) من الشيء المر لم يصرفه في المعرفة وصرفه في النكرة "[4].

---

(١) ما ينصرف ص٣٦ .
(٢) ما ينصرف ص٣٧ .
(٣) الكتاب ٢١٨/٣ .
(٤) ما ينصرف ص٣٦ ، ٣٧ .

٣- ما منع للتعريف والعدل :

ذكر الزجاج في كتاب ما ينصرف أن (عمر) المعدول عن عامر لا ينصرف، وقال : " فإذا سميت رجلا بـ(عمر) هذا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ، ومثل عمر: قثم ، وزحل ، تقول : مررت بعمرَ وعمرٍ آخر ، والدليل على أن (عمر) يعدل به عن (عامر) أنك تقول في النداء : يا فسق ، وتقول للمؤنث : يا فساق ، تريد : أيها الفاسق ويا أيتها الفاسقة ، وكذلك (لكع) ... " [١] .

ثم قال : " وإنما امتنع (عمر) لأنه اجتمع فيه شيئان : أنه معرفة ، وأنه معدول عن عامر ، فأما دُلَف وابن أبي دلف فغير مصروف لأنه معدول عن دالف ، وإنما الفائدة في العدل أنه يقع في أول وهلة معرفة يغني عن الألف واللام ، وأصله الوقوع في باب النداء، لا يمتنع شيء من أسماء الفاعلين من العدل إلى فُعَلٍ في النداء ، تقول للخبيث: يا خبث ، وللفاسق : يا فسق ، ويا ضرب ، ويا قعد ، تريد بهذا كله : يا أيها الفاعل الكثير الفعل للضرب الذي تذكره " [٢] .

وتحدث في هذا الكتاب عن العدل في (جمع) و(كتع) فقال : " فأما (جمع) و(كتع) فاجتمع فيهما شيئان : أنهما معدولان عن جمع (جمعاء) وأنهما معرفة ، ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوتك جمع يا هذا ، فيؤدي عن (جميعهن) قال سيبويه [٣] : سألت الخليل عن (جمع) و(كتع) فقال : هما معدولان عن جمع (جمعاء) ، قال أبو إسحاق : والأصل كان في جمع (جمعاء) جُمْع مثل حمراء وحُمْر ، ولكن (حمر) نكرة ، فأراد أن يعدل عن لفظ النكرة فعدل إلى فُعَل " [٤] .

ويدخل في هذا الموضع منع العرب للفظ (سحر) ، وقد تناوله الزجاج في كتابه ما ينصرف فقال : " فأما (سحر) فلا اختلاف بين النحويين أن (سحر) لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، تقول : آتيك سحرَ يا هذا ، وقمت سحرَ ، إذا أردت : آتيك السحَرَ الذي هو لليلتنا ، فإن أردت سحَرا من الأسحار صرفت ، قال الله جل وعز : ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [٥] ، وإنما لم يصرف (سحرَ) لأن استعماله في الأصل بالألف واللام ، تقول : قمت في أعلى السحَرِ يا هذا ، وأنا منذ السحَرِ أفعل

(١) ما ينصرف ص٣٩ . (٢) المصدر السابق ص٤٠ . (٣) الكتاب ٣/٢٢٤ .
(٤) ما ينصرف ص٤٠ . (٥) القمر /٣٤ .

ذاك ، ثم تقول : أتيتك منذ سحرَ يا هذا ، فيؤدي عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه ، وقد حذفتا فاجتمع فيه : أنه معرفة بغير ألف ولام ، وأنه يراد به عهد الألف واللام " [1] .

وقال في قوله تعالى : ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[2]: " (سحر) إذا كان نكرة يراد به سحر من الأسحار ، تقول : أتيت زيدا سحرا من الأسحار ، فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيته بسحَرَ يا هذا ، وأتيته سحرَ يا هذا " [3] .

ويحتمل التعريف والعدل لفظ (طوى) في قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [4]، وقد وجهه الزجاج في المعاني فأجاز ذلك وأجاز منعه للتعريف والتأنيث، فهو يقول : " (طوى) اسم الوادي ، ويجوز معه أربعة أوجه : بضم أوله وكسره بغير تنوين وبتنوين ، فمن نونه فهو اسم الوادي وهو مذكر سمي بمذكر على (فُعَل) نحو : حطم ، وصرد ، ومن لم ينونه ترك صرفه من جهتين : إحداهما أن يكون معدولا عن (طاو) فيصير مثل (عمر) المعدول عن (عامر) ، ولا ينصرف كما لم يصرف (عمر) ، والجهة الأخرى أن يكون اسما للبقعة كما قال : ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ﴾ [5] ، وإذا كسر ونون (طِوًى) فهو مثل : مِعًى وضِلَع مصروف ، ومن لم ينون جعله اسمًا للبقعة " [6] ، وذكر مثل هذا التوجيه في آية النازعات [7] .

٤– ما منع للتعريف ووزن الفعل :

تقدم في أول الفصل نقل حديث الزجاج عن جملة العلل المانعة من الصرف ، وقد جاء في أثناء ذلك الحديث توضيح لشبه الفعل الموجب لمنع الصرف ، وقد أخرت ذكره إلى هنا ، وفي ذلك يقول : " هذا موضع خفي جدا ، قد ذهب على كثير من النحويين شبه الفعل ، فلو قال قائل : إذا سميت رجلا بـ(جمل) لا ينبغي أن تصرفه لأنه على وزن ضرب وهو معرفة ، وكذلك إذا سميته بـ(جعفر) لا ينبغي أن تصرفه لأنه على وزن (دحرج) ، ولا اختلاف بين البصريين في أن هذه الأسماء مصروفة ، وكذلك لو سميته بـ(ضرب) نفسه وبـ(دحرج) نفسه كانا مصروفين ، حكى ذلك سيبويه والخليل

(١) ما ينصرف ص٩٩ . (٢) القمر /٣٤ . (٣) معانيه ٥/٩٠ .
(٤) طه /١٢ . (٥) القصص /٣٠ . (٦) معانيه ٣/٣٥١ ، ٣٥٢ .
(٧) الآية ١٦، وانظر معانيه ٥/٢٧٩ .

وجميع أصحابهم الموثوق بعلمهم ، فالجواب في هذا أن المثال إذا وقع في الأسماء والأفعال جميعا فلم يكن الفعل أحق به من الاسم فلا يقال فيه أشبه الفعل ؛ لأنه في أصله ، فليس هو بالفعل أشبه منه بالاسم .

وإذا وقع مثال في الأسماء الفعل أولى به لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة نحو (أذهب) و(أعلم) يدل على الاستقبال ، وإذا كان للماضي نحو : أدخل زيد عمرا، فالألف وهذا الوزن قد جاءا لمعنى في هذه الأفعال ، فالأفعال أحق بهذا المثال ، فإذا ورد اسم يشبه هذه الأفعال ذات الزوائد التي زوائدها لهذا المعنى ونحوه لم يكن ذلك المثال أصلا في الفعل ، كذلك إن جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال في الأسماء نحو : ضرب هو على وزن (فُعِل) وفُعِل ليس في الأسماء ، فإذا سميت رجلا (ضرب) لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه شبه الفعل وأنه معرفة ، وهذا المثال للأفعال خاصة ، فهو أجدر ألا ينصرف [1] .

حكم ما سمي به من الأسماء
وفي أوله أحد حروف المضارعة :

عقد الزجاج لذلك بابا في كتابه ما لا ينصرف ، عنوانه (هذا باب ما يكون في أوله هذه الزوائد الأربع وهن الياء والألف والتاء والنون [2]، وفيه يقول : " إذا دخل الاسم زيادة في أوله من هذه الأربع وكان على مثال الفعل فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وذلك نحو : يرمع وهو حجر الرِّجل ، فإذا سميت رجلا (يرمع) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وكذلك يزيد ويشكر ؛ لأنهن على وزن يفعَل ويفعِل ويفعُل ، تقول : رأيت يزيدَ ويزيدًا آخر ، وهذا من بني يشكرَ يا هذا " .

ويقول أيضا : " إذا سميت رجلا بـ(يعمل) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، تقول : مررت بيعملَ ويعملٍ آخر ، وكذلك (يعمر) اسم رجل " .

ويقول : " ومثل الياء في الزيادة الهمزة في أول الكلمة ، فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن الهمزة زائدة ، نحو : (أبلم) ـ وهو خوص المقل ، واحدته (أبلمة) ـ فهذا يحكم عليه بأنه (أفعل) على وزن (أقتل) فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وإن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة " .

(١) ما ينصرف ص٤ ، ٥ . (٢) ما ينصرف من ص١٢ : ١٥ .

ويقول : " إذا سميت رجلا (إثمد) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة " .

وقال في باب ما كانت في أوله التاء أو النون : " فأما (تألبُ) فهو تفعَلٌ ؛ لأنه يقال : قد ألب الحمار طريدته إذا طردها ، فإذا سميت رجلا تألبا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وإذا سميت رجلا (تدرأُ) ـ والتدرأ : الرجل الشديد الدفع في الخصومة وغيرها ـ لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ... وإذا سميت رجلا (تُرتَب) لم تصرفه أيضا ، والترتب : العيش المقيم أي الراتب ... وإذا سميت رجلا (تَتفُل) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة وحكمت بأن التاء زائدة لأنه ليس في الكلام اسم على مثال فَعلُل ، وكذلك من قال : تُتفُل لم يصرف ؛ لأن الأصل الفتح في التاء الأولى ولكنها ضمت تبعا للفاء ، والتتفل : الثعلب ... وإذا سميت رجلا (نرجس) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ؛ لأن (نرجسا) على وزن نَفعِل ... فأما من كسر فقال : نِرجس فهو أيضا لا يصرفه في المعرفة ؛ لأن الكسر يقع تابعا للكسر ، وقد ثبت أولا أنه نَفعِل ، فصار بمنزلة (تُتفل) المضموم الأول من (تَتفل) المفتوح الأول " [1] .

ويقول : " وإذا سميت رجلا بما في أوله زيادة تشبه زيادة الفعل ولم يكن على وزن الفعل صرفته ، وذلك نحو (يعسوب) و(تعضوض) و(يربوع) و(أنبوب) و(إبريق) ؛ لأنها ليست على وزن الفعل " [2] .

حكم ما سمي به إذا كان صفة على (أفعل) :

عقد له الزجاج بابا في كتابه ما ينصرف بين فيه آراء النحويين فقال [3] : " هذا باب أفعل الذي يكون صفة إذا سميت به رجلا نحو : أحمر وأسود ، زعم الخليل وسيبويه [4] وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، إذا سميت رجلا (أحمر) قلت : جاءني أحمر يا هذا وأحمرُ آخر ، جميعا غير منونين .

وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلانحو أحمر لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ، قال : تقول : مررت بأحمرَ يا هذا

(١) ما ينصرف من ص١٦ : ١٨ .
(٢) المصدر نفسه ص١٩ .
(٣) ما ينصرف ص٧ ، ٨ .
(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٣ وما بعدها .

وأحمرٍ آخر إذا كان اسما ، قالوا : لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة (أحمد) إذا سمينا به فنصرفه في النكرة كما نصرف (أحمد) .

وقال الخليل وسيبويه : إذا نكرناه فقد رددناه إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ لأن أول أحواله النكرة نحو : مررت برجل أحمر ، فإذا نكرنا هذا المعروف رددناه إلى حال كان فيها لا ينصرف، وإذا نكرنا (أحمد) فأول وقوع (أحمد) المعرفة ، فإذا قلنا: (وأحمدٍ آخر) رددناه إلى حال لم تكن له ، فمعنى قولهم : (رددناه إلى حال لم تكن له) أنهم أرادوا أن يفصلوا بين ما رد إلى ما كان له فترك على ما كان له ، وبين ما رد إلى ما لم يكن له فحط عما كان له من ترك الصرف .

قال أبو إسحاق : وهذا القول هو الذي أختار ، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش ، وكلاهما عندي مذهب .

فإن كان (أحمر) إنما سمي بصفة غلبت عليه فإنه غير مصروف في المعرفة والنكرة؛ لأنك إذا نكرت فقلت : مررت بأحمر يا هذا وأحمر آخر فقد رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ، وتلك الحال صفة له ، فهذا لا ينبغي أن ينصرف البتة " .

وقال في موضع آخر : " فإن سميت رجلا بأفعل هذا نحو أحمد ـ لأن أصل أحمد أحمد منك ـ ونحو أصفر لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، تقول : مررت بأحمد وأحمدٍ آخر ، اجتمع فيه في المعرفة أنه على وزن الفعل وأنه معرفة فامتنع من الصرف ، فإذا نكرته فقد حططته عن شبه الفعل فانصرف في النكرة " [1] .

هذا ، وإذا كان وزن أفعل صفة غلبت عليها الاسمية نحو أجدل وأخيل وأفعى فالاختيار فيه الصرف عند سيبويه كما ذكر الزجاج ، وذلك نحو : مررت بأجدلٍ ، ونحو: أخيلٍ ، ونحو : أفعًى ، قال : " وبعض العرب يجعله صفة لأنه يذهب إلى أنه إنما سمي أجدل لقوته ، وزعم سيبويه أن الطائر الذي اسمه أخيل فيه خيلان ، زعم أن فيه لمعة تخالف لونه ، فلذلك يمنعه من يمنعه من الصرف ، وكذلك أفعى عنده ، زعم أنه وإن لم يكن من فعل ، وإنما معناه أنه يريد أنه خبيث ، والاختيار عنده ترك الصرف " [2] .

---

(١) ما ينصرف ص٩ .

(٢) ما ينصرف ص١٠ .

حكم (أفعل) المستعمل صفة لا غير :

وذلك قولهم للقيد : أدهم ، وللحية : أسود ، فالعرب لا تصرف هذا ألبتة، تقول : لسعه أسود يا هذا ، وتقول : جعل في رجله أدهم يا هذا غير مصروف ألبتة ، ومثل ذلك (أرقم) إذا أردت به الحية غير مصروف ، تقول : مررت بأرقم يا هذا [١] .

حكم (أفعل) المستعمل في التوكيد :

وهو (أجمع) و(أكتع) و(أبصع) ، وقد وصف الزجاج هذه الألفاظ بأن لفظها لفظ النكرة ومعناها معنى المعرفة ، ولهذا كانت ممنوعة من الصرف ، ثم قال : " فإذا سميت رجلا بشيء من هذه لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ؛ لأن ما يمتنع من الصفات من الصرف في النكرة عند سيبويه والخليل (أحمر) وما أشبهه ؛ لأن هذه صفات للنكرة ـ أعني أحمر ـ فإذا سميت بشيء منها رجلا ثم نكرته رددته إلى حال قد كان في مثلها لا ينصرف ، فأما (أجمع) فإنما يكون صفة وهو معرفة ، فإذا نكرته فقد خرج من باب الصفات " [٢] .

تعليل صرف (أربع) :

يقول الزجاج : " فأما (أربعٌ) في قولك : (مررت بنسوة أربع) فمصروف ؛ لأن أربعا ليس بصفة إنما هو اسم للعدد ، فإذا وصفت به فإنما وضعته في موضع الصفة ؛ لأنك إذا قلت : مررت بنسوة أربع فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به وأصله التسمية ، ألا ترى أنك تقول : جاءني أربع نسوة وخمس نسوة ، كما تقول : جاءني بعض نسوة ، فإنما هو اسم كما وصفنا " [٣] .

حكم العلم إذا كان منقولا من فعل على وزن (فُعِل) :

تحدث الزجاج في كتابه ما ينصرف عن حكمه في تلك الحالة وفي حالة إسكان عينه فقال أولا : " إذا سميت رجلا بـ(ضُرِب) و(جُلِب)وما أشبه هذا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ؛ لأن هذا المثال الفعل أولى به ، فاجتمع فيها شيئان : أنها على مثال ليست عليه الأسماء ، وأنها معرفة " [٤] .

---

(١) ما ينصرف ص١١ .
(٢) ما ينصرف ص١٢ .
(٣) ما ينصرف ص١٢ .
(٤) ما ينصرف ص٤١ ، ٤٢ .

أما المسمى بنحو (ضُرِبَ) إذا سكنت عينه فقد ذكر فيه الزجاج خلافا بين سيبويه والمبرد ، وصحح فيه مذهب سيبويه ، وفي ذلك يقول : " قال سيبويه [1] : إذا سميت رجلا بـ(ضرِب) ثم أسكنت الراء فقلت : ضرْب بإسكان الراء صرفته في المعرفة والنكرة، قال أبو العباس محمد بن يزيد [2] : إن سميت رجلا بـ(ضرب) ثم أسكنته فالكسرة منوية فلا أصرفه في المعرفة ؛ لأن النية فيها كالنطق بها ، قال : والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلا بـ(يضع) لم تصرفه لأن الواو الساقطة بمنزلة ما لفظت به ؛ لأن أصله (يوضع) .

قال : فإن أسكنت (ضرب) وهو فُعِل ثم نقلته فسميت به صرفته ؛ لأن الكسرة ليست فيه ، إنما نقلت ما خرج إلى مثال الأسماء قبل أن يكون اسما .

قال أبو إسحاق : والذي ذهب إليه سيبويه هو الصواب ؛ لأن (قيل) و(بيع) في قول جميع البصريين مصروف ؛ لأنه قد صار على وزن (فيل) و(ديك) .

قال أبو العباس : الفصل بين (ضرب) وبين (قيل) أن (ضرب) يمكنك النطق به على التمام ، وأن (قيل) و(بيع) لا تقول فيه : قُول ولا بُيع .

والذي يقوي مذهب سيبويه أن هذا إنما امتنع من الصرف للفظه لا لمعناه ، فإذا تغير لفظه فأشبه ما ينصرف زالت العلة التي تمنعه من الصرف ، ألا ترى أن سيبويه ذكر أن (عمر) و(ضُرَب) وجميع هذه المعدولات إذا صغرتها صرفتها ، تقول في عمر: جاءني عميرٌ ، وكذلك زحيلٌ مصروف ، فعيلٌ أقل أمثلة الأسماء المصغرة وأخفها ، فكل ما كان على مثاله فمصروف ، فقد زالت بالتصغير ألفاظ العدل ، وإن كانت النية فيه ثابتة فقد زال ما يمنعه الصرف فانصرف [3] .

ما سُمِّي باسم على وزن (فَعَل) :

قال الزجاج : " وإذا سميت رجلا بـ(بقُم) أو(ضرُب) لم تصرفه ؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء ، فأما (بقم) و(شلم) اسم بيت المقدس فأعجميان ... وكذلك (خضَم) وهو العنبر بن أخي تميم ، قال سيبويه والخليل [4] : إذا صغرت (خضَم) وما أشبهه صرفته فقلت : رأيت خضيضما ، ومررت بخضيضم لا غير ؛ لأن فعيلا مثال ينصرف كل ما كان عليه " [5] .

(١) الكتاب ٢٢٧/٣ .
(٢) انظر المقتضب ٣١٤/٣ ، ٣٢٤ .
(٣) ما ينصرف ص٤٢ ، ٤٣ .
(٤) الكتاب ٢٠٩/٣ .
(٥) ما ينصرف ص٢١ .

حكم ما سُمّي به إذا كان على وزن مشترك في الاسم والفعل :

عقد له الزجاج بابا في كتابه (ما ينصرف) عنوانه : (هذا باب الأفعال إذا سميت رجلا بشيء منها فكان ذلك الشيء على مثال في الأسماء ليست الأفعال أحق به من الأسماء) ، وفيه يقول : " أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة ، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها ، وذلك نحو رجل سميته بـ(ضارب) من قولك : ضاربٌ زيدا ، أو ضارَب من قولك : قد ضارب زيد عمرا ؛ لأن (ضارب) مثل (حاجز) ، و(ضارَب) مثل (تابَل) و(خاتَن) ، فليس هذا المثال بأحق بالأفعال منه بالأسماء ، وكذلك (ضَرَب) إلا أن عيسى بن عمر كان لا يصرف شيئا من هذا اسم رجل ، ويحتج بقول الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني [1]

قال سيبويه [2] : هذا على الحكاية وفيه ضمير ... وقول عيسى خطأ ، سمعنا العرب تصرف (كعسبا) وإنما هو فعل من الكعسبة ، والكعسبة : العدو مع تقارب الخطا ، كأنه يتدحرج في مشيته .

أمثلة تطبيقية لما منع للتعريف ووزن الفعل :

قد وردت مواضع في معاني الزجاج بمثابة التطبيق لما قدمته ، وفيما يلي ذكر تلك المواضع :

ـ قال في توجيه قوله تعالى : ﴿... اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[3] : " و(آدم) في موضع جر ، إلا أنه لا ينصرف لأنه على وزن أفعلَ ، يقول أهل اللغة : إن اشتقاقه من أديم الأرض ... فإذا قلت : مررت بآدم وآدم آخر فإن النحويين يختلفون في أفعل الذي يسمى به وأصله الصفة ، فسيبويه والخليل ومن قال بقولهما يقولون : إنه ينصرف في النكرة ؛ لأنك إذا نكرته رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ، وقال أبو الحسن الأخفش: إذا سميت به رجلا فقد أخرجته من باب الصفة ، فيجب إذا نكرته أن تصرفه فتقول : مررت بآدم وآدمٍ آخر " [4] .

---

(١) من بحر الوافر ، لسحيم بن وثيل ، من شواهد الكتاب ٢٠٧/٣ ، وانظره في شرح الكافية للرضي ١٤٦/١ ، والخزانة ٤٠٢/٩ .

(٢) الكتاب ٢٠٧/٣ . (٣) البقرة /٣٤ . (٤) معانيه ١١٢/١ ، ١١٣ .

ـ وقال في قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾[1] : " (آدم) لا ينصرف ؛ لأنه على قدر أفعل وهو معرفة ، وهو مشتق من أدمة الأرض وهو وجهها ، فسمي بما خلق منه " [2] .

ـ وقال في قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾[3] : " (يحيى) لا ينصرف عربيا كان أو أعجميا ؛ لأنه إن كان أعجميا فقد اجتمعت فيه العجمة والتعريف ، ولو كان عربيا لم ينصرف لشبهه بالفعل وأنه معرفة علم " [4] .

ـ وقال في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[5] : " و(يغوث) و(يعوق) لا ينصرفان ؛ لأنهما في وزن الفعل وهما معرفتان ، والقراءة التي عليها القراء والمصحف ترك الصرف ، وليس في (يغوث) و(يعوق) ألف في الكتاب ، ولذلك لا ينبغي أن يقرأ إلا بترك الصرف ، والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما ، إذ كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوهما نكرة وإن كانا معرفتين ، فإنهم تأولوا : ولا تذرن صنما من أصنامكم ، ولا ينبغي أن يقرأ بهما لمخالفتهما المصحف " [6] .

قلت: القراءة بصرف (يغوث) و(يعوق) تنسب إلى الأعمش والأشهب العقيلي[7]، والوجه الأول فيما ذكره الزجاج لتوجيهها ذكره السمين [8] والألوسي [9]، وتوضيحه أنهما جاءا على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقا ، وهي لغة حكاها الكسائي ، وقد رده الألوسي بأنها لغة غير فصيحة لا ينبغي التخريج عليها ، والوجه الثاني مما ذكره الزجاج لتوجيهها اقتصر عليه العكبري[10] ، وعارضه مكي[11] بأنه لا معنى له ؛ إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق، إنما هما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين فلا وجه لتنكيرهما ، ووصف الزمخشري [12] تلك القراءة بأنها مشكلة ، ثم قال : " ولعله ـ يعني القارئ بهما ـ قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات : ودا وسواعا ونسرا " ، وهذ التوجيه أجازه السمين والألوسي .

(١) الأعراف /٣٥ . (٢) معانيه ٢/٣٣٤ . (٣) آل عمران /٣٩ .
(٤) معانيه ١/٤٠٦ . (٥) نوح /٢٣ . (٦) معانيه ٥/٢٣١ .
(٧) المشكل ٢/٤١٢ ، وروح المعاني ٢٩/٩٧ . (٨) الدر المصون ١٠/٤٧٥ .
(٩) روح المعاني ٢٩/٩٧ . (١٠) الإملاء ٤/٤٢٠ . (١١) المشكل ٢/٤١٢ .
(١٢) الكشاف ٤/١٦٤ .

٥- ما منع للتعريف والعجمة :

عقد الزجاج في كتابه (ما ينصرف) بابا لبيان ما يمنع من الصرف من الأسماء الأعجمية ، وقال فيه : " اعلم أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس نحو : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهارون وفرعون ، وهرمز وفيروز وكابل ، وما أشبهها من الأعجمية نحو تكين وجباخ فإن هذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة لأنه اجتمع فيها شيئان: أن أصلها أنها أعجمية فهي فرع في كلام العرب وهي معرفة، فأما ما كان نحو سبك وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف ، وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو:ديباج وياسمين وفرند وإبريسم وآجرّ وجاموس فهذه كلها مصروفة في بابها ، ومصروفة أيضا إن سميت بها رجلا ، وكذلك (ياسمين) و(سوسن)، وإنما صرفت هذه لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية" [١] .

ومما يلحق بذلك عند الزجاج في منع الصرف قول العرب : سعفص وقريسيات وكلمن ، لقوله " فأما (سعفص) و(قريسيات) و(كلمن) فأعجمية غير مصروفة ، ويجوز في (قريسيات) الصرف وترك الصرف ... الأجود الصرف لأنها على لفظ الجمع ، ويجوز ترك الصرف لأنّ فيها تاء التأنيث " [٢] .

أمثلة تطبيقية لما منع للتعريف والعجمة :

تناول الزجاج في معانيه ما ورد في القرآن الكريم من الأعلام الأعجمية ، وفيما يلي مواضع ذلك :

- قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [٣] : " (إبليس) لم يصرف لأنه اسم أعجمي اجتمع فيه العجمة والمعرفة فمنع من الصرف " [٤] .

- وقال في قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ...﴾ [٥] : " (إسرائيل) في موضع خفض ، إلا أنه فتح آخره لأنه لا ينصرف ، وفيه شيئان يوجبان منع الصرف وهما : أنه أعجمي ، وهو معرفة ، وإذا كان الاسم كذلك لم ينصرف إذا جاوز ثلاثة أحرف عند النحويين " [٦] .

---

(١) ما ينصرف ص٤٥ . (٢) ما ينصرف ص٦٨ . (٣) البقرة /٣٤ .
(٤) معانيه ١١٤/١ . (٥) البقرة /٤٠ . (٦) معانيه ١١٩/١ ، ١٢٠ .

- وقال في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾[1]:" (طالوت) و(جالوت) و(داود) لا تنصرف ؛ لأنها أسماء أعجمية وهي معارف ، فاجتمع فيها شيئان : التعريف والعجمة ، وأما (جاموس) فلو سميت به رجلا لانصرف وإن كان أعجميا ؛ لأنه قد تمكن في العربية ؛ لأنك تدخل عليه الألف واللام فتقول : الجاموس ، والراقود ، فعلى هذا قياس جميع الباب " [2] .

- وقال في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ...﴾ [3] : " (عيسى) اسم أعجمي عدل عن لفظ الأعجمية إلى هذا البناء ، وهو غير مصروف في المعرفة لاجتماع العجمة والتعريف فيه ، ومثال اشتقاقه من كلام العرب أن (عيسى) فِعلى ، والألف تصلح أن تكون للتأنيث فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ويكون اشتقاقه من شيئين أحدهما : العيس وهو بياض الإبل ، والآخر من العوْس والعياسة إلا أنه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها " [4] .

وقال في كتابه (ما ينصرف) : " قال جميع البصريين في اسم (موسى) و(عيسى) إنهما أعجميان ، وهما معرفة ، تقول : جاءني موسى وموسًى آخر ، وجاءني عيسى وعيسًى آخر ، فإذا أردت موسى الحديد فهي مؤنثة ، وهي تنصرف في النكرة، تقول : هذه موسًى حادة ، وتقديرها مُفْعَلٌ ... فأما (عيسى) إذا لم تجعله أعجميا فتقديره (فِعْلًى) والألف فيه ألف إلحاق " [5] .

- وقال في قوله تعالى : ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [6] : " هما اسمان أعجميان لا ينصرفان لأنهما معرفة " [7] .

- وقال في قوله تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾ [8] : " (هارون) لا ينصرف في المعرفة ؛ لأنه اسم أعجمي وهو معرفة " [9] .

- وقال في قوله تعالى : ﴿إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ ...﴾ [10] : " هذه الأسماء في موضع جر إلا أنها فتحت لأنها معرفة وهي أعجمية " [11] .

(١) البقرة /٢٤٧ . (٢) معانيه ١/٣٢٨ . (٣) آل عمران /٥٥ .
(٤) معانيه ١/٤١٩ ، ٤٢٠ . (٥) ما ينصرف ص٣١ . (٦) الكهف /٩٤ .
(٧) معانيه ٣/٣١٠ . (٨) مريم /٥٢ . (٩) معانيه ٣/٣٣٣ .
(١٠) غافر /٢٤ . (١١) معانيه ٤/٣٧٠ .

القسم الثاني : ما منع من الصرف لعلتين إحداهما الوصفية

الوصفية المعتبرة في باب ما لا ينصرف :

بين الزجاج في كتابه (ما ينصرف) أن المراد بها أخذ الوصف من الفعل على سبيل القياس مع قبوله التأنيث ، فهو يقول : " فأما قولهم : جمل يعملٌ وناقة يعملةٌ يريدون به كثرة العمل والقوة عليه فإنها مصروفة في النكرة ، تقول: مررت بجملٍ يعملٍ، وإنما نونت وإن كانت صفة لأنها ليست من أسماء الفاعلين ، لا تقول : عمل الرجل فهو يعملٌ ، إنما تقول : عمل الرجل فهو عامل ، فإذا أردت كثرة العمل قلت : عمّال وعمول ومِعمال ومِعمل وعمِل، فليس (يعملٌ) من أسماء الفاعلين ، إنما هو مخصوص به الإبل، وأنك تلفظ في المذكر والمؤنث بالياء ، ولو كان صفة لحقتها هذه الياء لوجب أن يلحقها في المؤنث التاء ، إلا أنك إذا سميت رجلا بـ(يعمل) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، تقول : مررت بيعمل ويعملٍ آخر ، وكذلك (يعمَر) اسم رجل " [1].

١ – ما منع للوصفية وزيادة الألف والنون :

عقد الزجاج بابا للحديث عن الوصف المزيد بالألف والنون عنوانه : (باب ما لحقته الألف والنون زائدتين فكان على مثال فعلان وكانت أنثاه فعلى) ، قال : " وذلك نحو : سكران الذي أنثاه سكرى ، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو : غضبان وعطشان وريان ، قال سيبويه [2] : إنما لم تصرف (فعلان) ههنا لأنه أشبه (حمراء) في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وأن لـ(فعلان) مؤنثا على حدة كما أن لـ(حمراء) مذكرا على حدة ، فأشبه فعلاء هذا الشبه .

قال أبو إسحاق : ومع هذا أن سيبويه ذكر في موضع آخر أن النون تقع بدلا من ألف التأنيث نحو قولك في صنعاء : صنعاني ، وصنعاوي الأكثر ، وفي بهراء : بهراني ، فهذا قياس هذا الباب ، فالحجة في امتناعه من الصرف الحجة التي ذكرنا في (حمراء) إذ كان مثلها " [3] .

وقد جاء في المعاني مثال تطبيقي لذلك ، حيث قال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾[4] : " (غضبان) على مثال فعلان وله فعلى نحو : غضبى ، ولم ينصرف لأن فيه الألف والنون كألفي (حمراء) " [5] .

(١) ما ينصرف ص١٣ . (٢) الكتاب ٣/٢١٥ وما بعدها . (٣) ما ينصرف ص٣٥ .
(٤) الأعراف /١٥٠ . (٥) معانيه ٣/٢٦ .

٢- ما منع للوصفية والعدل :

تحدث الزجاج عن منع صرف (مثنى وثلاث ورباع) في موضعين من المعاني :

- قال في قوله تعالى : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [١] : " قوله : (مثنى وثلاث ورباع) بدل من (ما طاب لكم) ومعناه : اثنين اثنين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا، إلا أنه لم ينصرف لجهتين لا أعلم أحدا من النحويين ذكرهما، وهي أنه اجتمع فيه علتان : أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث وثلاث ، وأنه عدل عن تأنيث ، قال أصحابنا : إنه اجتمع فيه علتان : أنه عدل عن تأنيث وأنه نكرة ، والنكرة أصل للأسماء ، بهذا كان ينبغي أن نخففه ؛ لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعا ، وقال غيرهم : هو معرفة ، وهذا محال ؛ لأنه صفة للنكرة ، قال الله جل وعز: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [٢] ، فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة ، وإنما معناه : أولي أجنحة ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ..." .

- وقال في قوله تعالى : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ في سورة فاطر : " فتح (ثلاث ورباع) لأنه لا ينصرف لعلتين : إحداهما أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة واثنين اثنين ، والثانية أن عدله واقع في حال النكرة " [٣] .

واستشهد بالآيتين في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) في باب ما جاء معدولا من العدد [٤] ، وفيه يقول : " اعلم أن جميع ما جاء معدولا من هذا الباب لا ينصرف في النكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة لا يستعمل معدولا إلا صفة ، قال الله جل وعز : ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ أي أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فموضع (مثنى وثلاث ورباع) ههنا الخفض للأجنحة ، وقال جل وعز : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ " .

وذكر في هذا الباب من المعدول أيضا أحاد وموحد وثناء ومثنى ، واستشهد بقول ساعدة بن جؤية :

---

(١) النساء /٣ . (٢) فاطر /١ . (٣) معانيه ٢٦١/٤ . (٤) ما ينصرف ص٤٤ .

ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد [1]

ثم قال : " وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياسا [جاز] نحو : عشار وتساع وخماس وسداس ، ولكن (مثنى) و(موحد) لم يجئ في مثل (معشر) تريد به (عشار)، وكذلك (متسع) يراد به (تساع)، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب".

ثم ذكر أن العدل يقع لفائدة فقال : " إن قال قائل : لا ينبغي أن تصرف (طوالا) إذا قلت : مررت برجل طوالٍ ؛ لأنه معدول عن (طويل) ، فالجواب فيه أن (طوالا) و(خفافا) ليسا بمعدولين ؛ لأن العدل إنما يوقع لفائدة نحو (عمر) الذي عدل عن (عامر) ، وكان (عامر) يكون للنكرة ويكون للمعرفة إذا سمي به ، فالعدل يخلصه لباب المعرفة ، وكذلك (ثناء) يتضمن معنى اثنين اثنين ، وثلاث يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة ، فهو يضمن أن الثلاثة في جماعات كل واحدة منها ثلاثة ، و(طوال) لا يراد به غير معنى طويل ، فهما جميعا اسم للفاعل كما أن قولهم للمرأة الرزينة : رزان ورزينة ، معناهما واحد ، إلا أنهما اسمان للفاعل مختلفا اللفظ " [2] .

وتحدث عن العدل في (أخر) في كتاب (ما ينصرف) فقال : " وأما (أخر) فنكرة، إلا أنها لاتنصرف ، وزعم الخليل أنها معدولة عن الألف واللام وعما جاء عليه أخواتها ، وهذا الباب إنما أصله (أفعل منك) ، تقول : مررت برجل أفضلَ منك ، ومررت بامرأة أفضل منك ، فإذا حذفت (منك) قلت : مررت بالرجل الأفضل والمرأة الفضلى ، وقال: ألا ترى أنك لا تقول : نسوة فضل ، ولا : قوم أصاغر ، إنما تقول: الأصاغر والفضل ، فلما كان (آخر) يستعمل بغير (منك) جاز أن يستعمل جمعه بغير ألف ولام ، فاجتمع في (أخر) شيئان : أنها معدولة عن الألف واللام ، وأنها صفة ، وقولنا : صفة لم يذكره سيبويه وإنما ذكر ما يدل عليه ، والذي أذهب إليه أن (أخر) اجتمع فيها أنها استعملت بغير ألف ولام وأدت عن حقيقة (آخر منك) فأدت عن معنى الصفة ، وهذا كأنه شرح لمذهب سيبويه " [3] .

وتناول لفظ (أخر) في المعاني في موضعين :

الأول : قال في قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[4] : " (أخر) في موضع جر ، إلا

(١) من بحر الطويل ، من شواهد الكتاب ٣/٢٢٦ ، والمقتضب ٣/٣٨١ .

(٢) ما ينصرف ص٤٤ . (٣) ما ينصرف ص٤٠ ، ٤١ . (٤) البقرة /١٨٥ .

أنها لا تنصرف ، ففتح فيها المجرور " [١] .

الثاني : قال في قوله تعالى : ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[٢] : " فأما (أخر) فغير مصروفة ، زعم سيبويه والخليل أن (أخر) فارقت أخواتها والأصل الذي عليه بناء أخواتها ؛ لأن أصلها أن تكون صفة بالألف واللام كما تقول : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر ، فلما عدلت عن مجرى الألف واللام وأصل أفعل منك وهي مما لا تكون الا صفة منعت الصرف " [٣] .

٣- ما منع للوصفية ووزن الفعل :

تحدث الزجاج عن منع صرف ما جاء صفة على وزن أفعل في كتابه ما ينصرف فقال: " هذا باب (أفعل) إذا كان صفة ، وذلك نحو قولك : مررت برجل أسمر وآدم وما أشبه ذلك ، فإجماع النحويين أن (أفعل) ههنا لا ينصرف ، وإنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه أنه صفة وأنه على وزن أفعل ، نحو : أذهب وأعلم " [٤] .

وقال أيضا : " اعلم أن أفعل منك نحو قولك : أحسن منك وأصغر منك لا ينصرف في قولك : مررت بأحسن منك ؛ لأنه اجتمع فيه أنه على وزن الفعل وأنه صفة، قال الله عز وجل : ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[٥] ، وكذلك إن سميت بها رجلا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة من قبل أنه مع (منك) التي توجب أن تكون صفة " [٦] .

وقد ورد في المعاني أمثلة لذلك ، وهي :

- قال الزجاج في توجيه قوله تعالى : ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٧]: " من قرأ: (أشدُّ قسوة) رفع (أشد) بإضمار (هي) ، كأنه قال : أو هي أشد قسوة ، ومن نصب (أو أشدَّ قسوة) فهو على خفض في الأصل بمعنى الكاف ، ولكن (أشد) أفعل لا ينصرف ؛ لأنه على لفظ الفعل وهو نعت ، ففتح وهو في موضع جر " [٨] .

- وقال في قوله تعالى :﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[٩] : " (أشد) في موضع خفض ،

---

(١) معانيه ٢٥٢/١ .
(٢) آل عمران /٧ .
(٣) معانيه ٣٧٧/١ .
(٤) ما ينصرف ص٦ .
(٥) النساء /٨٦ .
(٦) ما ينصرف ص٩ .
(٧) البقرة /٧٤ .
(٨) معانيه ١٥٦/١ ، ١٥٧ .
(٩) البقرة /٢٠٠ .

ولكنه لا ينصرف ؛ لأنه على مثال (أفعل) وهو صفة " [1] .

ـ وقال في قوله تعالى : ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [2] : " (أحسن) ههنا صفة ، لا ينصرف لأنه على وزن (أفعل) وهو صفة " [3] .

ـ وقال في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [4] : " الفتح ـ يعني في أصغر وأكبر ـ على: ما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر، والموضع موضع جر ، إلا أنه فتح لأنه لا ينصرف " [5] .

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف :

من المعلوم أن المنقوص من الأسماء التي لا تنصرف يجري مجرى جوارٍ وغواشٍ فيلحقه التنوين رفعا وجرا للتعويض عن الياء المحذوفة ، ويمنع من الصرف في حالة النصب عندما ترد إليه الياء ، وقد تعرض الزجاج لذلك في كتابه ما ينصرف مستعينا بالنقل عن سيبويه ، فهو يقول [6] : " قال سيبويه : سألت الخليل عن الرجل يسمى بـ(قاضٍ) فقال : هو في التسمية على حاله قبل أن يكون اسما ، قال : وسألته عن امرأة تسمى بـ(قاض) فقال : مصروفة في الجر والرفع ، تقول : (هذه قاض قد جاءت) فتصرفها ، وكذلك : مررت بقاض العاقلة ، فالتنوين عنده عوض كما كان في (جوارٍ)، قال : وكذلك إن سميت الرجل بـ(جوارٍ) قلت : هذا جوارٍ قد جاء ، هذا مذهب الخليل ، وقال يونس [7] : كل ما كان نظيره من غير المعتل لا ينصرف لم ينصرف من المعتل ذلك المثال ، مثال ذلك إذا سميت المرأة في قول يونس (قاضي) قلت : هذه قاضي قد جاءت ، بإثبات الياء وإسكانها بغير تنوين ، وكذلك تقول : مررت بقاضيَ العاقلة فتفتح في حال الجر ، كما أنك لو سميتها بـ(ضارب) قلت : هذه ضاربُ قد جاءت ، ومررت بضاربَ العاقلة ، وكذلك ـ عند يونس ـ إذا سميت رجلا أو امرأة (قواضيَ) أو (جواريَ) قلت : هذا جواري قد جاء ، بإثبات الياء وإسكانها .

---

(١) معانيه ٢٧٤/١ . (٢) النساء /٨٦ . (٣) معانيه ٨٦/٢ .
(٤) يونس /٦١ . (٥) معانيه ٢٦/٣ . (٦) ما ينصرف من ١١٢ إلى ١١٥ .
(٧) انظر الكتاب ٣١٢/٣ .

قال سيبويه : قال الخليل : هذا خطأ ـ يعني قول يونس ـ وقال : لو كان هذا كذلك لكانوا يثبتون الكسرة والضمة فيقولون : هؤلاء جواريُ يا هذا ، ومررت بجواري .

وقال : لا يكون شيء أبعد من الصرف من (فواعل) جمعا ، فلو منعوا هذا إذا سموا به في المعرفة الصرف ، كانوا خلقاء ألا يصرفوه في (فواعلَ) جمعًا في نحو (جوارٍ) .

قال [1] : وسألته عن بيت أنشدناه يونس ، وهو قول الشاعر :

قد عجبت مني ومن يعيليا
لما رأتني خلقا مقلوليا [2]

كان ينبغي أن يكون على قول الخليل من (يُعَيِل) لأن (يُعَيْلِيَ) عند الخليل وسيبويه بمنزلة (جوارٍ) و(دواعٍ) .

قال : فقال الخليل : هذا حين اضطر أخرجه على الأصل ، قال الشاعر :

خريع دواديَ في ملعبٍ تأزُرُ طورًا وتُلقي الإزارا [3]

فـ(دوادٍ) في قول يونس والخليل ينصرف في الرفع والجر ، إلا أنه لما اضطر الشاعر أخرجه على الأصل فلم يصرفه ، كما قال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنَّ عبد الله مولى مواليا [4]

وكما قال الشاعر :

... ... سماء الإله فوق سبع سمائيا [5]

فهذا أخرجه على الأصل ، كما قال :

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطَّلبُ [6]

---

(١) الكتاب ٣/٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) من بحر الرجز ، للفرزدق ، من شواهد الكتاب ٣/٣١٥ ، وانظر الأشموني المحقق ٣/١٧١ .

(٣) من بحر المتقارب ، للكميت ، من شواهد الكتاب ٣/٣١٦ ، وانظره في الخصائص ١/٣٣٤ ، والخريع : المرأة اللينة الناعمة ، والدوادي : جمع دوداة وهي الأرجوحة .

(٤) من بحر الطويل ، من شواهد الكتاب ٣/٣١٣ ، وانظره في شرح الكافية للرضي ١/١٣٣ ، والخزانة ١/٢٣٥ .

(٥) عجز بيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت ، وصدره : * له ما رأت عين البصير وفوقه * ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٥ ، وانظره في شرح الكافية للرضي ١/١٣٤ ، والخزانة ١/٢٤٤ .

(٦) من بحر المنسرح ، من شواهد الكتاب ٣/٣١٣ .

قال سيبويه : سألته عن قولك : مررت بأُعَيْمٍ منك ، فقال : مصروف فيمن قال ذلك ، وهو بمنزلة (بخيرٍ منك) .

صرف غير المنصرف :

تقدم حديث ذلك فيما سبق هنا من توجيه قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا . قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [1] .

وقال الزجاج في توجيه قوله تعالى : ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ [2] : " (سلسبيل) اسم العين ، إلا أنه صرف لأنه رأس آية " [3] .

حكم الممنوع من الصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف :

تحدث عن ذلك الزجاج في كتاب (ما ينصرف) فقال : " واعلم أن جميع ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه الألف واللام قلت : مررت بالأحمر والأسود ، فإن نزعت الألف واللام قلت : (مررت بأحمر وأسود) ففتحت في موضع الجر ، وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف كقولك : مررت بأحمركم وأسودكم ، لا اختلاف بين النحويين فيما وصفنا ، وإنما انصرف لأن الألف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل ؛ لأنهما لا تدخلان على الفعل ، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل ؛ لأن الفعل لا يضاف ، فإن قال قائل : فما باله إذا أضيف إليه لم ينصرف نحو قولك : هذا غلام أحمر يا هذا ؟ فالجواب في هذا أن الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام ، وجميع عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، فلو صرفنا ما لا ينصرف إذا أضيف إليه لوجب ألا تمنعه الصرف في حال البتة ؛ لأن جميع عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وتدخل عوامل الأسماء على الأسماء ، ولا يدخل فعل على فعل ، فليس تزيل الإضافة إلى ما لا ينصرف شبه الفعل كما أنه لا يزيله الناصب والرافع عن شبه الفعل ، ومع هذا أن الأفعال يضاف إليها أسماء الزمان ، مثل قوله جل وعز : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [4] ، فإذا أضفت إليه ـ أعني ما لا ينصرف ـ لم تزله الإضافة عن شبه الفعل " [5] .

---

(١) انظر ص
(٢) الإنسان /١٨ .
(٣) معانيه ٢٦١/٥ .
(٤) المائدة /١١٩ .
(٥) ما ينصرف ص٦ .

باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف :

هذا ، وقد عقد الزجاج في كتابه (ما ينصرف) بابا سماه (باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف) ، وهو عبارة عن قضايا كلية تندرج في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وأساسها الأوزان والأمثلة ، وهي تذكر الدارس بقواعد هذا الباب بطريق الاختصار ، وقد تبع فيه سيبويه[1] ، ونظرا لما فيه من الفائدة ألحقه بهذا الفصل ، يقول الزجاج [2]:

هذا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف

قال سيبويه [3] وجميع النحويين : كل أفعل ـ بتنوين أفعل وخفضه ـ أردت به الوصف لا ينصرف في النكرة ، وكل أفعل يكون اسما ينصرف في النكرة .

قال سيبويه : فقلت للخليل : كيف قلت إنه لا ينصرف وقد صرفته ؟ فقال : (أفعل) ههنا مثال وليس بوصف ثابت في الكلام ، وإنما زعمت أن ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وما كان اسما على هذا الكلام انصرف .

وتقول : كل آدمَ لا ينصرف ، مفتوح ؛ لأن آدم وصف ثابت في الكلام ، لا تحتاج إلى أن تقول : كل آدمَ يكون وصفا فتوهم أن آدم يكون غير وصف .

قال : وتقول : كل رجل أفعل يا هذا ، تفتح أفعل ، لا ينصرف .

قال : وذلك أن أفعل ههنا إنما مثلت به الوصف خاصة .

قال أبو إسحاق : والقول في أفعل ههنا ما قال ، فإن قال قائل : فلم تقول : مررت بنسوةٍ أربع فتصرف (أربعًا) وقد جعلته في موضع الصفة ؟ فالجواب في هذا : أن (أربعًا) اسم جعلته في موضع الوصف فأجريته على بابه في الأسماء ، وليس (أربع) بتمثيل للأوصاف ، وقولك : (هذا رجل أفعلُ) أفعلُ تمثيل يجمع الأوصاف التي أنشاها فعلاء، وقد وقع موقع الوصف فجرى مجراه ، وهذا عندي الاختيار أعني أنك لا تصرف (هذا رجل أفعلُ)، وتقول : (أفعلُ) إذا كان صفة لم ينصرف في النكرة، وإذا كان اسمًا انصرف في النكرة ، وإنما قلت (أفعلُ) إذا كان نكرة فلم تنونه ؛ لأن أفعل ههنا معرفة ، وهو على وزن (أذهبُ) ، وتقول : كل أفعلٍ أردت به الفعل الماضي مفتوح أبدا ، وإنما قلت : كل أفعلٍ أردت به الفعل فنونته لأنك مثلت به الفعل كما مثلت به الوصف وأضفت (كلا) إليه ، فعلى هذا مجرى هذا الباب .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٠٣ : ٢٠٦ .
(٢) ما ينصرف ص٢٤ : ٢٦ .
(٣) الكتاب ٣/٢٠٣ .

فإن قلت : كل أفعل زيدٌ مفتوح أبدا بنيته على الفتح ؛ لأنك رفعت به كما ترفع بقولك : أقبل زيد ، وتقول : كل فعلان له فعلى لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فتصرف في تمثيلك ، وقولك (كل فعلان) لأن فعلانا ليس بوصف ثابت ، وإنما زعمت أن كل ما كان على هذا المثال وكانت له فعلى لا ينصرف ، والمثال منصرف .

وتقول : كل فَعلى بفتح الفاء أو فِعلى كانت ألفها للتأنيث لم تنصرف في معرفة ولا نكرة ، وإن كانت ألفها لغير التأنيث انصرفت في النكرة ولم تنصرف في المعرفة ، فلك وجهان في قولك : كل فَعلى أو فِعلى ، بتنوين ، تجعلها لغير التأنيث .

والأجود أن تقول: كل فَعلى أو فِعلى بغير تنوين فتجعل ألف هذا المثال للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث في هذا الباب أكثر .

ومذهب سيبويه والخليل أنك مخير : إن شئت قلت : (كل فَعلَى أو فِعلَى) بغير تنوين ، وإن شئت نونت .

وتقول : كل فُعلى في الكلام لا تنصرف ، ولا تحتاج إلى أن تقول كانت ألفها للتأنيث ؛ لأنها لم تقع في الكلام إلا للتأنيث ، نحو : أنثى وخنثى وطوبى ورجعى ، فإنما تقول : كل فُعلى في الكلام لا تنصرف ، ولا تنون (فُعلى) .

وتقول : كل فَعنْلَى في الكلام وكل فعنْلًى مصروف ؛ لأن ألف هذا المثال أبدا لغير التأنيث ، نحو : حبنطى وقبعثرى ، فهذا مصروف في تمثيلك إياه .

وتقول : كل فعلاءَ في الكلام لا تنصرف ، وتفتح فَعلاء ولا تنونها ؛ لأن هذ المثال لا يكون إلا لما لا ينصرف .

وتقول : فعلانُ إذا لم تكن له فَعْلى انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة ، وإنما تركت صرفه ههنا لأنك جعلته معرفة وأومأت إليه من سائر الأمثلة .

وتقول : كل فَعالاءَ يا هذا أو فَعولاءَ أو فاعِلاءَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن هذه الألف لا تدخل في هذه الأمثلة إلا للتأنيث ، فعلى هذا قياس هذا الباب .

وهذا الباب وضع لأن يعلم الإنسان بأي لفظ يعلم ما ينصرف وما لا ينصرف .

وتقول : كل فَعْلةٍ أو فعَلةٍ ، وكل ما دخلته هاء التأنيث من هذا الباب قلت فيه : كل فَعْلةٍ بتنوين ، تقول : كل فَعْلةٍ تكون معرفة لا تنصرف ، وتنصرف إذا كانت نكرة .

وتقول : فَعلةُ أو فُعلةُ إذا كانت نكرة انصرفت ، وإذا كانت معرفة لم تنصرف ، وفُعلةُ ههنا معرفة ، فعلى هذا قياس هذا الباب .